فلسطين
العدد مائة واثنا عشر - نوفمبر 2022

توسيع مستوطنة هار جيلو

50 ألف طفل اعتقلهم الاحتلال منذ عام 1967

الأقصى بين الوضع القائم والخطر الشديد القادم

في يوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني، تبقي قضية القدس هي جوهر القضية الفلسطينية، وتبقى هوية المدينة وعروبتها بمعالمها وآثارها ومواطنيها ومؤسساتها هي عنوان الصراع الأبرز في هذه الآونة. يتواصل الاستهداف الإسرائيلي التهويدي للحرم القدسي الشريف بكل الاشكال المعلنة، وتعيش ساحاته وبواباته معركة يومية بين المستعمرين المستوطنين بحماية جيش وشرطة الاحتلال، وبين المقدسيين المرابطين بصدورهم العامرة بالإيمان، دفاعاً عن حرمة قبلة المسلمين الأولى، وثالث الحرمين الشريفين.

وذلك يحدث على مرأى ومسمع من الجميع على وجه الأرض، غير ان الخطر الوجودي لأبنية الحرم وما تتعرض من باطن الأرض، تقويضا لأساساته وعبثا متعمداً من خلال الحفريات المتواصلة تحت بنيانه وكيانه المادي، لا يقل خطورة وتهديداً عن مكانته وقدسيته الروحية والدينية للمسلمين عامة.

وذلك ما يرتب مسؤوليات كبيرة لا ينبغي لها ان تتوارى لحماية المسجد الأقصى المبارك من هذا التهديد الوجودي المباشر، الذي بات يترك أثره ونتائجه على أبنية الحرم وقدرتها على التماسك والبقاء، رغم كونها محمية بموجب القانون الدولي ومسجلة في اليونسكو.

يستمر تساقط الحجارة والاتربة من الاعمدة داخل التسوية المعروفة بـ "مصلى الأقصى القديم" في المسجد الأقصى المبارك، إثر استمرار حفريات الاحتلال أسفل ومحيط المسجد الأقصى المبارك، ولازالت دائرة الأوقاف الإسلامية تطالب شرطة الاحتلال الإسرائيلي بنزول فريق فني مختص من الأوقاف الإسلامية لفحص ما يجري من حفريات بمحيط السور الجنوبي للمسجد الأقصى المبارك، إلا ان شرطة الاحتلال استمرت بمماطلتها.

وفي سياق الانتهاكات التي يتعرض لها المسجد الأقصى المبارك، منعت سلطات الاحتلال أعمال الترميم ووضعت العراقيل أمامها، والصيانة داخل المسجد الأقصى وخارجه، في محاولة لبسط سيادة احتلالية كاملة على المسجد الأقصى، حيث تسربت مياه امطار المنخفضات الجرية عند البوابات والاعمدة في الجهة الشرقية والسور الشرقي للمسجد، ما تسبب لتعرض

فلسطين
مجلة شهرية تصدر عن
قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة
(جامعة الدول العربية)

رئيس التحرير
أ. د. سعيد أبو علي
مدير التحرير
د. دعاء الشريف
إخراج فني
محمد المتولي
للمقترحات و الآراء
02-25777217
الموقع الإلكتروني
www.lasportal.org
البريد الإلكتروني الخاص
بمجلة فلسطين في شهر
palestine.inmonth@las.int
طباعة وتنفيذ مطبعة
جامعة الدول العربية
المعادى

سجاد" المصلى المرواني" للغرق بمياه الامطار، وكذلك تدفق مياه الامطار الى داخل "مصلى باب الرحمة" نتيجة المنخفض الجوي الذي مرت به البلاد.
كما سجلت دائرة الأوقاف الإسلامية، سقوط ثلاثة أحجار في المسجد الأقصى خلال اقل من شهر في منطقة جدار الأقصى الجنوبي. وبعد الاطلاع على الموقع برفقة بعض خبراء الآثار لتحديد المكان تبين انه في داخل الزاوية الختنية (المكتبة داخل الأقصى القديم الذي يقع أسفل المسجد القبلي) حيث تم استدعاء بعض العاملين لترميم وتدعيم مكان سقوط الأحجار بتاريخ 14/6/2022. وبعد يومين وبتاريخ 16/6/2022، وقع حجر آخر من حجارة باب النبي الشرقي، داخل المصلى القبلي في موقع قريب جداً من الزاوية الختنية موقع سقوط الحجر الأول وفي يوم الجمعة 1/7/2022 استمر تساقط الحجارة في نفس المكان، ولاحقا سقطت حجرة من أعمدة الأساس مما أصبح خطراً كبيراً على المسجد الأقصى دون اكتراث سلطات الاحتلال.
يتبين أن سلطات الاحتلال تتعمد عدم تنفيذ عشرات المشاريع الحيوية والمهمة داخل المسجد الأقصى، وتضع شروطاً تعجيزية أمام إدخال المواد الخاصة بتنفيذ أي مشروع، وهناك مشاريع عدة معطلة بسبب تدخل الاحتلال، مثل "ترميم الساحات الخارجية"، وأيضاً الصيانة اليومية، وغيرها من المشاريع التي تخدم الأقصى والمصلين. ويسابق الاحتلال سباق الزمن لتنفيذ مخططاته الاستيطانية بحق المسجد الأقصى المبارك ومحيطه، والتي ظهرت حدتها مؤخراً بالتشققات التي ظهرت على السور الجنوبي للمسجد الأقصى أثر الحفريات المستمرة أسفل القصور الأموية الملاصقة للمسجد الاقصى. إذ يجري الاحتلال حفريات وأعمال غامضة مريبة تمثل تهديداً خطيراً للمسجد الأقصى المبارك وزيادة حدتها خلال الفترة الحالية مما يؤكد ان الاحتلال بات على مقربة من التجهيز أو الانتهاء من أمر ما خاصة أسفل القصور الأموية.
فهل يشكل هذا التهديد وهذا الخطر الداهم للمسجد الأقصى باعثاً لحراك قوي واسع، يوازي مدى خطورة التهديد لإنقاذ المسجد مما يحاك ويدبر له من تقويض، بالهدم البطيء، كما يحدث في مجال آخر كسياسة إسرائيلية حقيقية وهي سياسة الإهمال الطبي المتعمد للأسرى في سجون الاحتلال التي تفضي الى الموت البطيء.. ذلك هو التحدي..
وهذه هي الرسالة بيوم التضامن العالمي حماية القدس وهويتها وإنقاذ مقدساتها من عبث الاحتلال ومخططاته وهي التي تمثل ما تمثله بالنسبة للعالم اجمع وليس فقط للعرب والفلسطينيين مسيحيين ومسلمين.. أنه تحدي القانون الدولي والحضارة الإنسانية قبل ان يكون سؤلاً للأمة العربية التي ستبقى على العهد مع المدافعين عن هوية القدس ومقدساتها من المقدسيين والفلسطينيين.

أ. د. سعيد أبو علي
الأمين العام المساعد لشئون فلسطين والأراضي العربية المحتلة بالجامعة العربية

صـ 4 قضية العدد "توسيع مستوطنة هار جيلو"
صـ 14 القدس في شهر
صـ 20 الأسرى والمعتقلون الفلسطينيون
صـ 30 إسرائيليات
صـ 34 انتهاكات وعنصرية
صـ 40 الاستيطان والجدار
صـ 48 حكاية صورة - جدارياتي تهدف للمحافظة على الموروث والطبيعة الفلسطينية

بقلم: د. دعاء الشريف

توسيع مستوطنة هار جيلو

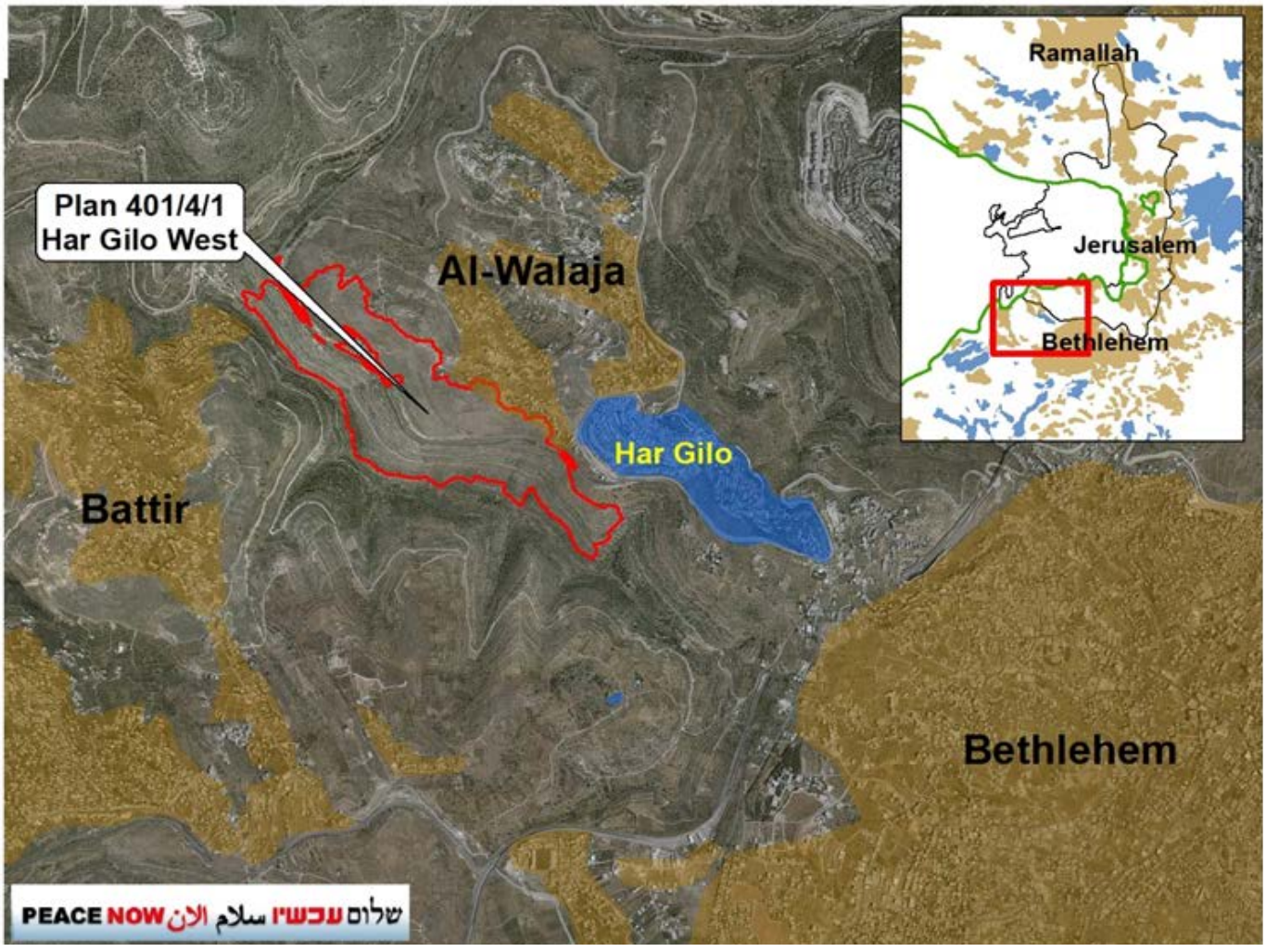

ستؤدي الخطة الحالية لتوسيع الولجة والتي تضم 952 وحدة سكنية قيد التطوير على إنشاء حي جديد تمامًا سيكون أكبر من المستوطنة الحالية، وسوف يستغل الأرض المقطوعة بواسطة جدار الضفة الغربية لمزيد من تفتيت منطقة العاصمة الغربية بيت لحم، بما في ذلك الأرض لربط الولجة وبلدة بتير وكذلك بتير وبيت لحم. وتشكل هذه الأرض أيضًا بعضًا من احتياطيات الأراضي الخصبة غير المأهولة الوحيدة في بيت لحم، والتي يعزلها حاليًا جدار الضفة الغربية إلى شمالها وغربها.

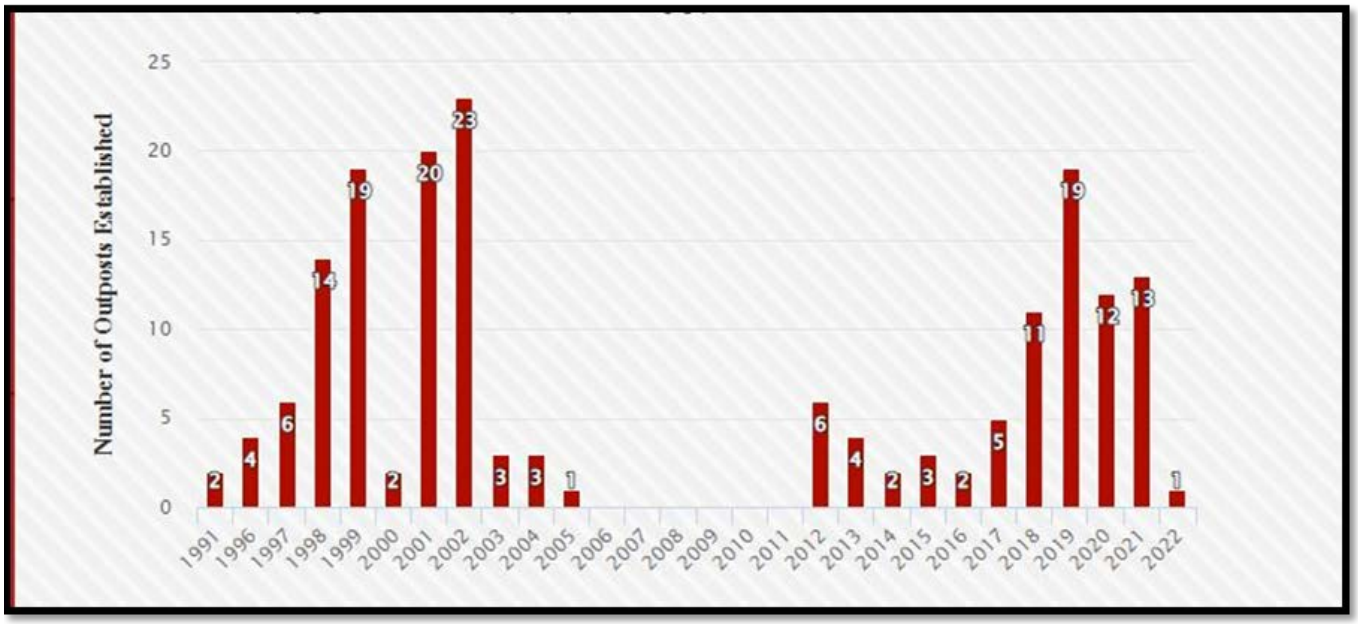

عدد البؤر الاستيطانية المنشاة سنويا منذ عام 1991 حتى 2022 طبقا لمنظمة السلام الان

هار جيلو مستوطنة إسرائيلية، أقيمت عام 1968 جنوب محافظة القدس وسط الضفة الغربية على أراضي بلدة الولجة الفلسطينية وأراضي من مدينة بيت جالا في محافظة بيت لحم، وتقع إداريًا ضمن اختصاص مجلس جوش عتصيون الإقليمي. في عام 2018 كان عدد المستوطنين فيها 1,590 مستوطنًا.

في 11 سبتمبر 2022، قرر المجلس الأعلى للتخطيط بالإدارة المدنية على خطة لتوسيع طريق الولجة الالتفافي الحالي (385) لغرض تعزيز وإقرار خطة التوسع لمستوطنة هار جيلو. بعد وصف الخطة، فإن مخطط الحي الجديد هو، في الواقع، مستوطنة جديدة تمامًا.

مخطط توسعة طريق الولجة الالتفافي [385]

وهي خطة لتوسيع طريق الولجة الالتفافي (385)، ولغرض توسيع الطريق، ستتم مصادرة جديدة لأراضي بلدات فلسطينية بيت جالا والولجة وبتير من أصحابها.
وقدمت اعتراضات على المخطط من قبل بعض سكان قرية الولجة المجاورة لمستوطنة هار جيلو الذين تأثروا بخطة توسيع الطريق الالتفافي. كما تم تقديم الاعتراضات من قبل منظمات أخرى. بعد إجراء مناقشة حول هذه الاعتراضات في يونيو 2021، تم رفض معظمها. ومع ذلك، للموافقة على الخطة، كانت هناك حاجة إلى بعض التصحيحات والتغييرات التي تم تنفيذها بمرور الوقت. وعليه، فقد اتُخذ مؤخرًا قرار رفض جميع الاعتراضات والموافقة النهائية على الخطة.

خلفية عن سرطان البؤر والمستوطنات الاستعمارية

بهدوء، وبعيدًا عن اهتمام الرأي العام، يتم إنشاء حقائق على الأرض تعمل على تأكيد موقف إسرائيل الاستعماري في الضفة الغربية، وفي تحد سافر للقانون. حيث تقوم منظمات الاستيطان بإنشاء بؤر استيطانية جديدة، أو مستوطنات وبمساعدة مباشرة من سلطات الاحتلال، وغالبًا ما يتم تمويلها من الأموال العامة. وتشجع سلطات الاحتلال من جانبها مثل هذا البناء من خلال الوعد بالدعم والعمل على تقنين هذه البؤر مع الامتناع عن تطبيق القانون ضدها.

بدأت ظاهرة البؤر الاستيطانية بشكل رئيسي في عهد نتنياهو كرئيس للوزراء في عام 1996، وتوقفت في عام 2005. في عام 2012، بدأت حكومة نتنياهو في إنشاء بؤر استيطانية غير قانونية مرة أخرى.

فمنذ عام 2012، تم إنشاء 32 بؤرة استيطانية جديدة، معظمها بعد انتخاب الرئيس ترامب. تقع جميع البؤر الاستيطانية الجديدة (باستثناء واحدة) في عمق الضفة الغربية، في مناطق من المحتمل أن تضطر إسرائيل إلى إخلائها في إطار اتفاق دائم.

21 بؤرة استيطانية عبارة عن مزارع زراعية، استولت على مساحات واسعة للرعي والزراعة، بينما يعمل المستوطنون على إبعاد الرعاة الفلسطينيين والمزارعين من محيطها.

حول البؤر الاستيطانية الجديدة، هناك زيادة في العنف والاعتداءات ضد الفلسطينيين. تم إنشاء البؤر الاستيطانية بمشاركة سلطات الاستيطان المحلية، أمانة وقسم التسوية. في الوقت نفسه، تعمل سلطات الاحتلال الإسرائيلي على شرعنه البؤر الاستيطانية القائمة

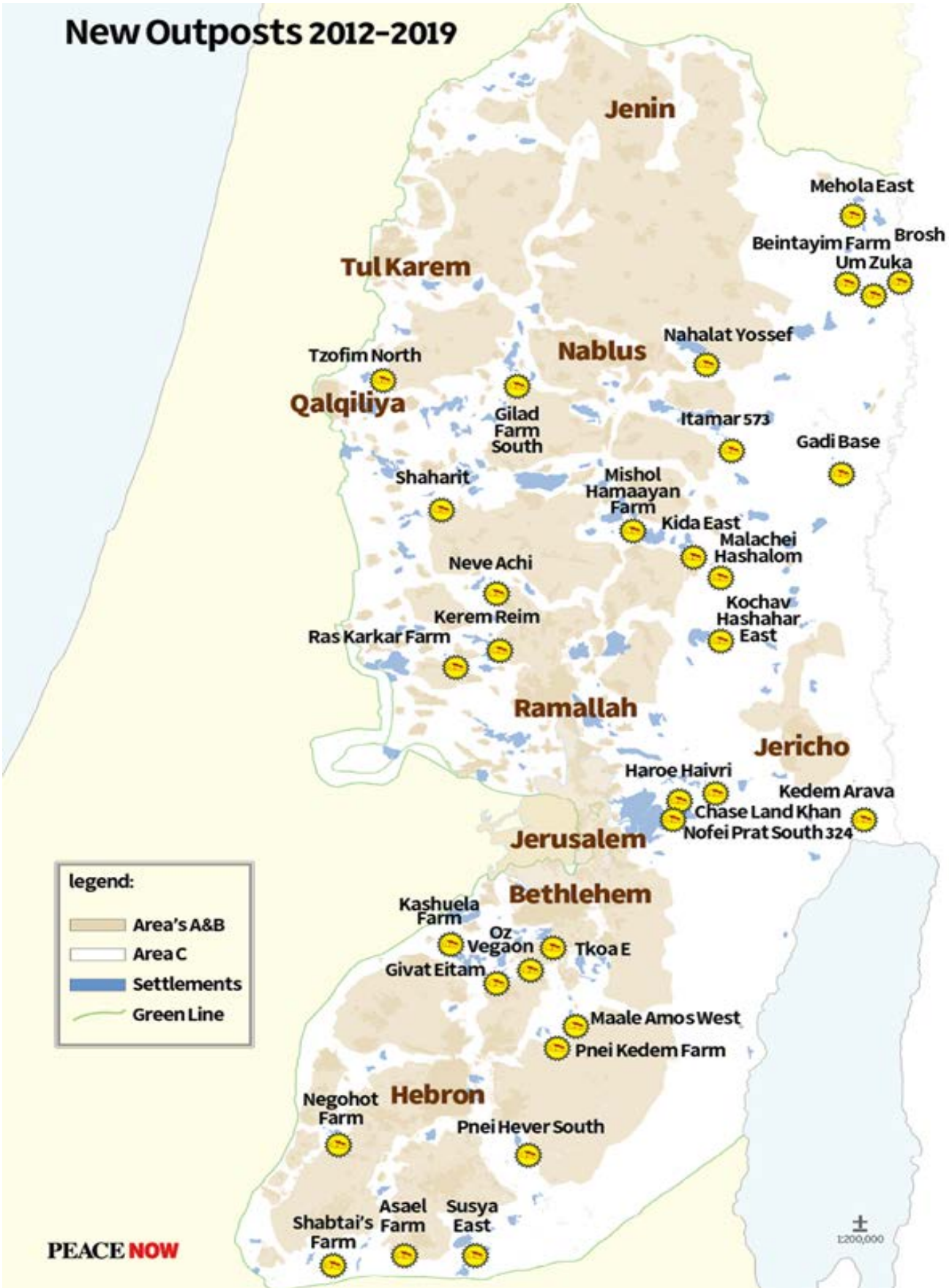

من البؤر الاستيطانية التي تم إنشاؤها: تم إخلاء بؤرتين استيطانيتين (ميغرون وعمونا)؛ تم شرعة 23 بؤرة استيطانية (ثلاثة كمستوطنات مستقلة و20 "أحياء" للمستوطنات القائمة)؛ ما لا يقل عن 12 بؤرة استيطانية في طور الشرعنة.

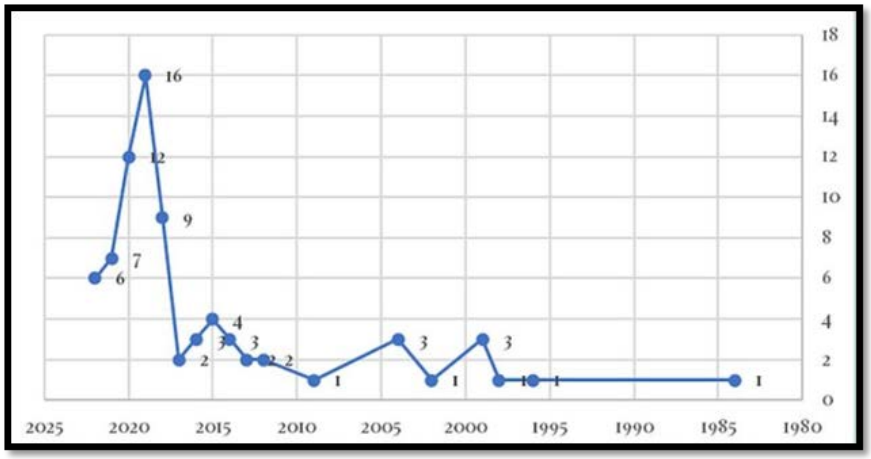

إنشاء البؤر الرعوية الاستيطانية منذ عام 1980 وحتى عام 2022 طبقا لموقع كرم نابوت

بأثر رجعي. حتى الآن، تم شرعنه 15 بؤرة استيطانية) كمستوطنات مستقلة أو "أحياء" في المستوطنات القائمة. ما لا يقل عن 35 بؤرة استيطانية إضافية تخضع لعملية الشرعنه.

إحدى البؤر الاستيطانية التي أُنشئت في عام 2012، "كرم رعيم"، تم تشريعها بالفعل، وبالتالي أصبحت مستوطنة رسمية مع ما يقرب من 70 عائلة تعيش في عشرات المنازل الدائمة وذلك طبقا لما ورد من تقارير على الموقع الاليكتروني لكرم نابوت [1] .

كما تطوّرت ظاهرة رعاية المواشي والأبقار الإسرائيلية في الضفة الغربية، والتي تحولت على مدار العقد الماضي إلى أكبر الوسائل التي تستخدمها إسرائيل لنهب التجمعات السكانية الفلسطينية. يدور الحديث عن مئات آلاف الدونمات من الأراضي المفتوحة، التي استولى عليها المستوطنون بواسطة عشرات البؤر الاستيطانية والبؤر الرعوية، والتي أقيمت في غالبيتها العظمى خلال العقد الماضي. فإن استخدام رعي المواشي والأبقار للاستيلاء على الأراضي قد بدأ في مطلع سنوات السبعينيات، واستمرّ بصورة متقطعة في سنوات الثمانينات والتسعينيات أيضا. إلا أن تغييرا جوهريا قد طرأ على مدار السنوات الماضية في حجم هذه الظاهرة، والموارد المستثمرة فيها، وعواقبها المدمرة على التجمعات السكانية الفلسطينية.

يتمثل الغرض المعلن من إنشاء البؤر الاستيطانية الرعوية في "حماية أراضي الدولة". ولكن من الناحية العملية، فإن الغرض منها يتمثل في طرد التجمعات الرعوية والزراعية من أراضيها، سواء أكانت هذه الأراضي أراضي عامة أم خاصة، وتحويلها إلى أراضٍ تقتصر إمكانية استخدامها على المستوطنين وحدهم. لغرض تحقيق هذا الهدف، هنالك حاجة أولا لاستخدام وسيلة واحدة أساسية:

العنف. وبالفعل، فإن البؤر الاستيطانية الرعوية قد تحولت على مدار السنوات الماضية إلى أشد البؤر عنفا في الضفة. ولا عجب في ذلك، فطرد الناس من أراضيهم، التي تكون في الكثير من الأحيان أراضي آباء آبائهم، تستوجب استخدام عنف شديد ومتواصل. وبناء عليه، فقد حصلت، وتحصل، حوادث لا متناهية من التهديد، المضايقة، والهجوم على الرعاة والمزارعين الفلسطينيين، في محيط هذه البؤر الاستيطانية على مدار السنوات الماضية، ويحصل الأمر، في أكثر من مناسبة، في ظل حضور قوات الجيش أو الشرطة، وبدعمٍ كاملٍ منها.

تمثل هذه البؤر الاستيطانية طليعة منظومة استيلاء عنيفة، جيدة التخطيط، وممولة من قبل جهات رسمية مختلفة. من ضمن هذه الجهات: الجيش، الإدارة المدنية، المجالس الإقليمية والمحلية، لواء الاستيطان التابعة للمنظمة الصهيونية العالمية، وزارتي الزراعة والتربية والتعليم، وزارة الاستيطان الجديدة، بل ووزارة الاستخبارات.

جميع هذه الجهات منشغلة فيما اعتيد على تسميته، عبر السنوات الماضية، في خوض "المعركة على مناطق C". أي التهجير القسري للفلسطينيين عن هذه المناطق، التي تغطي حوالي 61% من المساحة العامة للضفة الغربية، ودفعهم إلى جيوب معزولة.

توجد اليوم في الضفة الغربية 77 بؤرة رعوية استيطانية تعتمد على رعي الأغنام والأبقار. لقد أقيمت الغالبية العظمى من هذه البؤر الرعوية الاستيطانية خلال العقد الماضي [2].

الصندوق القومي اليهودي في الضفة الغربية ذراع "إسرائيل" في هدم منازل الفلسطينيين لصالح المستوطنين وبناء المستوطنات

أصبح الكيرن كيمت صندوق طرد الفلسطينيين بجشع ووحشية فالصندوق القومي اليهودي، خصص معظم موارده لصالح أجندة الاستيطان.

منذ عام 1967، عمل الصندوق القومي اليهودي في الأراضي المحتلة وساعد في إقامة المستوطنات. وقد ساعد في تمهيد الطرق والبنية التحتية، وإنشاء الحدائق والمتنزهات ، وحتى توفير سبل العيش في العمل الحرجي وما شابه ذلك للمستوطنين في المستوطنات المنشأة حديثًا [3]..

قامت شركة "حيمانوتا" التابعة للصندوق القومي اليهودي بشراء عقارات وأراضي في جميع أنحاء الضفة الغربية من أجل المستوطنات المستقبلية.

بعد انتقاد الصندوق القومي اليهودي لأنشطته في الأراضي المحتلة، حاول (أو على الأقل فرع أمريكا الشمالية) على مر السنين كبح أنشطته في المستوطنات.

وفي تموز / يوليو 2012، رفعت حيمانوتا دعوى قضائية في المحكمة المركزية في القدس للمطالبة بتسجيل مساحة كبيرة تبلغ 522 دونم جنوب بيت لحم بناءً على شراء أرض تمت قبل عام 1948. واكد أصحاب الأراضي

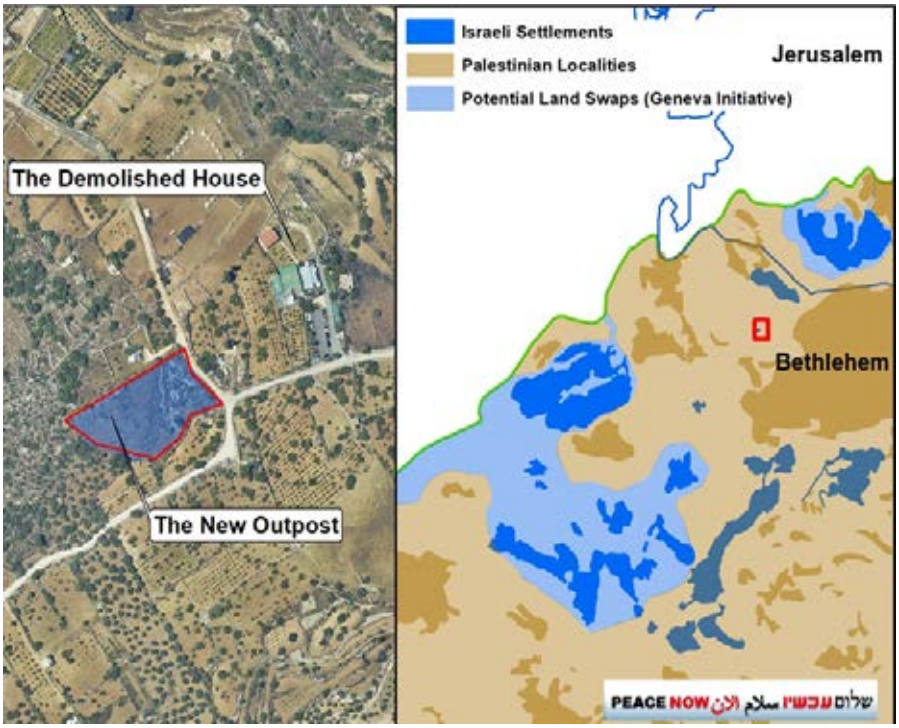

إن الاستمرارية الفلسطينية من الغرب إلى الشرق تقطع استمرارية الاستيطان من الشمال إلى الجنوب، بين القدس ومستوطنات منطقة غوش عتسيون.

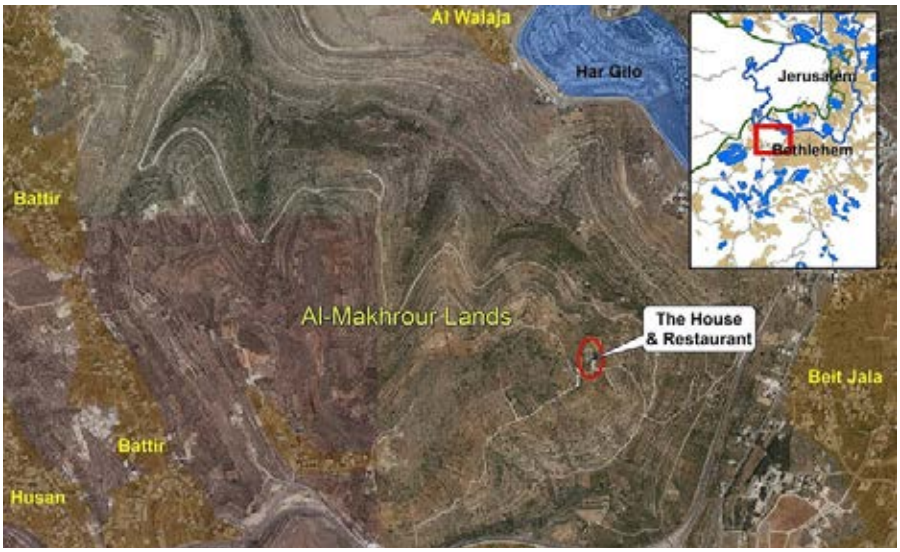

خارطة تحدد موقع المباني الفلسطينية التي هدمتها اسرائيل، 26 اغسطس 2019
طبقا لموقع السلام الان

الفلسطينيين أنهم أصحابها الشرعيون وقدم كلا الطرفين إلى المحكمة الكوشان (وثائق ملكية حقبة الانتداب) تشير إلى ملكيتها، من أجل تحديد مساحة الأرض وموقعها.

على الرغم من أن كوشان تنص على أنها أرض مساحتها 74 فدانًا، إلا أن هيمانوتا تمكنت من إقناع المحكمة بأن المساحة الحقيقية التي تمتلكها تبلغ 522 فدانًا، وأن الأرض مسجلة باسمها.

احتفل المستوطنون والسياسيون من اليمين بالنصر واعتبروه «توسعة لأرض غوش عتصيون. " وهكذا، أصبحت أراضي كيرن كيمت تلقائيًا أراضي مستوطنة.

مستوطنة جفعات ايتام بمنطقة النحالة [E2]

وفي عام 2013، تم إنشاء بؤرة جفعات إيتام الاستيطانية على أراضي قرية النحالة المتاخمة لبيت لحم من الجنوب ، والتي استحوذت عليها هيمانوتا في السبعينيات والتسعينيات. وأخلي المستوطنون البؤرة الاستيطانية بعد سنوات قليلة لكن أعيد بناؤها أواخر 2018. منطقة البؤرة الاستيطانية هي منطقة استراتيجية من حيث آفاق التنمية المستقبلية لمنطقة بيت لحم وإنشاء مستوطنة على الأرض يهدد بقطع جنوب الضفة الغربية إلى نصفين وبالتالي احتمال حل الدولتين. ومن ثم أطلق عليها دبلوماسيون وصحفيون اسم "E2" ، في إشارة إلى خطة "E1" سيئة السمعة التي من شأنها أن تقسم الضفة الغربية إلى جزأين.

وفي مطلع سبتمبر 2019، أقام المستوطنون بؤرة استيطانية جديدة على قطع أرض سيطروا عليها غربي بيت لحم، بالقرب من بيت جالا وبتير، في الضفة الغربية. بدأت مجموعة من المستوطنين إقامة سياج وعمل ميداني، وجلبوا شاحنتين تستخدمان عادة للأغراض السكنية. تم إنشاء البؤرة الاستيطانية على بعد 70 مترًا فقط من منزل عائلة كاسيا الفلسطينية، والذي تم هدمه جنبًا إلى جنب مع مطعم مجاور كانت تديره الإدارة المدنية بعد ضغط من الكيرن كيمت.

تعيش عائلة كاسيا في منزل على تل غربي بيت لحم بين قريتي بتير وبيت جالا. بالقرب من المنزل يديرون مطعمًا بإطلالة رائعة على الأرض الزراعية في المنطقة المسماة "المخرور". مثل عشرات الآلاف من الفلسطينيين في جميع أنحاء الضفة الغربية، والذين تعتبر أراضيهم منطقة ج بموجب الاتفاقية المؤقتة لعام 1995، يحتاجون إلى الحصول على تصريح بناء من الإدارة المدنية. لكن بسبب السياسة الإسرائيلية المتمثلة في عدم منح أي تصاريح للفلسطينيين، تم رفض طلباتهم مرارًا وتكرارًا، وصدر أمر هدم لمنزلهم ومطعمهم.

قدمت الأسرة التماسات إلى المحكمة العليا في محاولة لمنع الهدم، واستمرت الإجراءات لسنوات. ومع ذلك، في يونيو 2017، حدث تحول كبير في القضية. سعى صندوق KKL-JNF (الصندوق القومي اليهودي الإسرائيلي)، وطالب المحكمة بهدم المنزل والمطعم على الفور.

تدعي الأسرة أنها تملك الأرض منذ عقود، وأنها لم تبع الأرض أبدًا لأي شخص، وبالتأكيد ليس لهيمانوتا احدى افرع الكيرن كيمت، التي ظهرت فجأة، بعد خمسين عامًا من الشراء المزعوم للأرض ، لتزعم أنها المالك. وتجدر الإشارة إلى أن منطقة المخرور ليس بها سجلات تسجيل للأراضي "الطابو"، وبقدر ما توجد معاملات عقارية، فإنها تتم وفق قوائم غير دقيقة تؤدي في كثير من الأحيان إلى أخطاء في تحديد حدود الملكية.

تصاعدت الإجراءات بسرعة بعد هذا الدخول من قبل كيرن كيمتمن خلال فرعها Himamuta. استأجرت هيمانوتا المحامي آفي سيغال ، وهو محام بارز للمنظمات الاستيطانية (إلعاد وعطيرت كوهانيم في القدس الشرقية ، وجمعية ريجافيم التي تعمل على إخلاء وهدم منازل الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وداخل إسرائيل .

تعتبر أرض المخرور منطقة

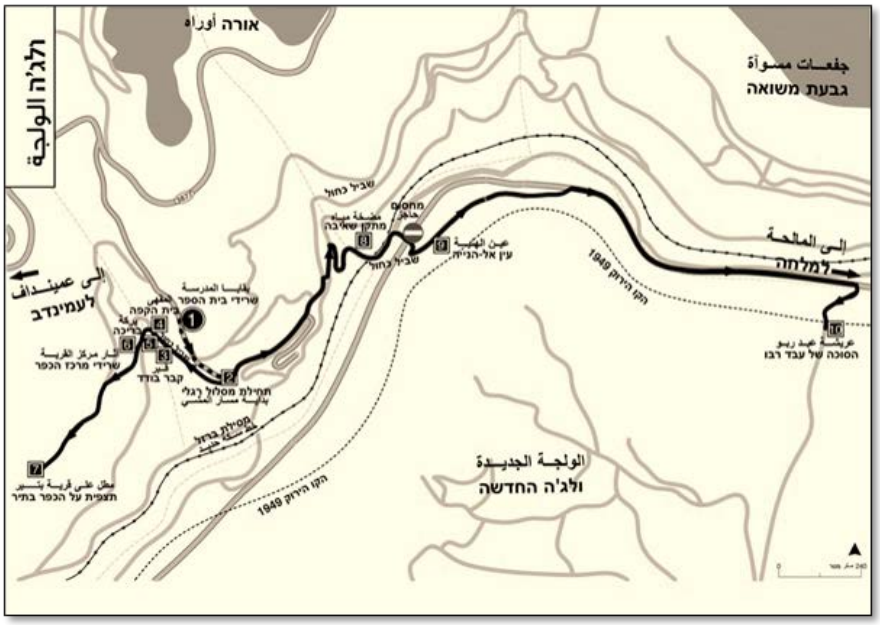

في شباط 2018 ، تم نقل حاجز عين ياعيل وهو يفصل القرية عن عين هنية ، والذي كان بمثابة منطقة ترفيهية للعائلات من القرية وكذلك عن بيت لحم وبيت جالا

لحم، دون أي مستوطنة إسرائيلية ، وفي الواقع تربط خمس قرى فلسطينية ببيت لحم (الولجة ، بتير ، حوسان ، وادي الفخين ، نحالين) ، حيث يوجد 25000 يعيش الفلسطينيون.

كما يمكن رؤيته على الخريطة أدناه، فإن الاستمرارية الفلسطينية من الغرب إلى الشرق تقطع استمرارية الاستيطان من الشمال إلى الجنوب، بين القدس ومستوطنات منطقة غوش عتسيون.

من الواضح أن محاولة استيطان المنطقة وإخراج الفلسطينيين منها تهدف إلى إنشاء خط متجاور من المستوطنات يفصل القرى الفلسطينية عن بيت لحم

عين الحنية بالولجة

استراتيجية للمستوطنين، وقد ظهر في الأشهر الأخيرة أنه إلى جانب جهود الكيرن كيمت لهدم منزل عائلة كاسيا، بدأ المستوطنون بممارسة الضغط للسيطرة على المنطقة. في كانون الأول 2018، حاول المستوطنون إقامة بؤرة استيطانية جديدة على بعد كيلومتر واحد من البؤرة الاستيطانية الحالية. وشقوا طريقا للوصول وأقاموا مبنى وبنية تحتية.

قبل بضعة أشهر، عممت منظمة ريغافيم المؤيدة للمستوطنين شريط فيديو في محاولة للضغط على الحكومة لطرد المزارعين الفلسطينيين من منطقة المخرور. في هذه الحالة، لم يتم الإعلان عن الأراضي التي يزرعها المزارعون الفلسطينيون أراضي دولة وتعتبر أراضي خاصة، لكن ريجافيم وجدت أنه من المهم جدًا إزالة هذا الوجود الفلسطيني لدرجة أنهم ادعوا أن الأرض يمكن أن تكون مؤهلة للإعلان عن أراضي دولة (أي لا مزروعة بما يكفي) وبالتالي يجب نزع ملكية المزارعين الفلسطينيين.

سبب أهمية المنطقة هو أنها تشكل استمرارًا للوجود الفلسطيني غرب بيت

قرية بتير

من جهة، ويربط مستوطنات غوش عتسيون بالقدس من جهة أخرى. من أجل البدء في ترسيخ هذا التواصل الجغرافي الاستيطاني، أنشأ المستوطنون البؤرة الاستيطانية "سديه بوعز" (نيفي دانيال نورث) في عام 2002.

مخطط توسعة مستوطنة هار جيلو [401/4/1]

هار جيلو هي مستوطنة تقع وراء كل من خط مبادرة جنيف وأراضي الضفة الغربية التي احتلتها "إسرائيل" إلى القدس. تقع على طول سلسلة متواصلة غير مكتملة من الاستيطان الذين عملوا منذ فترة طويلة على ربط القدس بمستوطنات غوش عتصيون على طول الطريق 60. بالنسبة للفلسطينيين، فقد قطعت هار جيلو بالفعل الاتصال الإقليمي بين بيت لحم وقرية الولجة إلى الشمال الغربي، عززها الجدار العازل في الضفة الغربية.

يشمل توسيع مستوطنة هار جيلو، في المرحلة الأولى، 560 وحدة سكنية جديدة، مما يضاعف حجم المستوطنة. من الناحية العملية، هذا الحي الجديد قريب ولكنه منفصل عن مستوطنة هار جيلو. للوصول إلى هذا الحي الجديد من المستوطنة الحالية، سيحتاج المرء إلى مغادرة هار جيلو إلى الطريق الرئيسي، لذلك في الواقع ، هذا يمثل إنشاء مستوطنة جديدة.

القرى العربية المقام التي سيتم على أراضيها توسيع مستوطنة هارجيلو قرية الولجة

من المفترض أن يتم بناء الحي الجديد على الجانب الآخر من قرية الولجة المجاورة لمستوطنة هار جيلو. إن بناء حي جديد سيغلق ويخنق القرية بالكامل. حاليا، القرية محاطة بالجدار الفاصل من ثلاثة اتجاهات، وبناء الحي الجديد سيغلق القرية في الاتجاه الرابع.

موقع تراث عالمي المعترف به من قبل اليونسكو. مصادر من الاحتلال الاسرائيلي

خلال السنوات الماضية، كانت هناك صراعات ضد إنشاء الحي الجديد، ويرجع ذلك جزئيًا إلى حقيقة أنه منطقة تم تعريفها على أنها منطقة عازلة للمدرجات القديمة لقرية الولجة. تم الاعتراف بهذا المكان كموقع تراث عالمي معترف به من قبل اليونسكو. في عام 2014 أعلنت اليونسكو منطقة ج. 2،756 فدان (11135 دونم) كموقع للتراث العالمي في خطر. يُطلق على الموقع اسم "أرض الزيتون والكروم -

مدرجات قرية بتير

المشـهد الثقافي لجنـوب القدس، بتير"، وهـو فريـد مـن نوعـه فـي الزراعـة التقليدية، والمدرجـات القديمة، وقنوات الري.

كما يعـارض أهالي قريـة الولجة خطة التوسـعة لأن حيًا جديدًا سيعطلهم تمامًا، مـع الأخـذ فـي الاعتبـار أن عشـرات المنـازل فـي القرية تتعـرض للهدم من قبل الإدارة المدنية. لا يسـمح لهم بالبناء فـي قريتهم. ومن المفارقات أن السـبب الذي قدمتـه الإدارة المدنية هو أن البناء فـي هـذه المنطقة غير مسـموح به لأنه ضروري للحفاظ على المناظر الطبيعية فـي المنطقـة والزراعـة التقليدية. ومع ذلـك، تتـم الموافقة بانتظـام على خطط للمستوطنين.

تقـع الولجـة إلـى الجنـوب الغربي من القـدس وتبعـد عنهـا 10كم، ومتوسـط ارتفاعهـا 750م عـن. سـطح مسـاحة أراضيهـا المسـلوبة 17600 دونـم،، وتحيـط بهـا أراضـي قـرى الجـورة، بتيـر، بيت جالا، شـرفات، القبو، رأس أبـو عمار، عقـور، وخربة اللـوز. بلغ عدد سـكانها عـام 1922م حوالي 910 نسـمة، 1206 نسـمة عـام 1931م، ارتفـع إلـى 1650 عـام 1945م. ويقع في أراضي القرية خربة (خلة السـمك) على بعـد 2كم من بيت جـالا وبلغ عدد سكان الخربة عام 1961 (110) نسمة. قامـت المنظمـات الصهيونية المسـلحة بهدم القرية وتشـريد أهلها البالغ عددهم في عام 1948 (1914) نسمة، وأقاموا مسـتوطنة (موشـاف عامي نداف) عام 1950. ويبلـغ مجموع اللاجئين من هذه القريـة في عام 1998حوالي (11754) نسـمة. لا تزال بعض المنازل الحجرية قائمة في موقع القرية.

يعود تاريخ انشـاء المجتمعات الزراعية فـي الولجـة أطـول مـن التاريخ نفسـه فخـلال عمليـات حفـر أثريـة كشـفت مجتمعـا زراعيا من فترة البرونز خلال التواجد الكنعاني في القرية .

تعتبر عيون قرية الولجة شاهدا حيا على نهب الاحتلال الإسرائيلي لمياه الينابيع، وتحكمه بمصادر المياه، بعد الاسـتيلاء عليها بقوة السـلاح، وحرمان أصحابها وسكان القرية من الاستفادة منها.

إن سلطات الاحتلال استولت على معظم الينابيـع بدءا من العـام 1948، والبالغة 24 نبعـا، ومنهـا (عين البلـد، عين أبو سـمير، عيـن سـيف، عيـن العديـس، عيـن عليق، عين الشـيخ، عيـن الدلبة، عيـن الحنية، عين الهدفـة، عين الجبل، عيـن الجويزة، عين شـعب جبن وعين الوغريس).

أن سـلطات الاحتلال في الفترة الأخيرة سـيطرت على "نبع الحنية"، عين الماء الوحيدة الباقية فـي القرية، والتي تعتبر المتنفس الوحيد لأهالي القرية والمناطق المجـاورة، إذ تعتبـر مقصـدا سـياحيا كونهـا عين ماء تاريخية وفيها مدرجات وأعمدة وأقـواس، والتي تم تحويلها إلى حدائق توراتية.

وتعتبـر عين الحنيّة الواقعة شـمال قرية الولجة جنوب غـرب القدس أكبر ينابيع القدس المحتلـة ماؤها نقي عذب وتحيط بهـا آثـار رومانية وبيزنطيـة وتنبع من تلال الولجة علـى حافة وادي الصرار، ترتفـع 600 متر عن سـطح البحر تمتد على مساحة 10 أمتار وعمق مترين.

طمـع الاحتـلال بهـا منذ احتـلال قرية الولجة عـام 1948, وأقـام عام 2014 حديقـة "وطنيـة" حولها تدعـى (ناحل رفائيم) على امتداد 5,700 دونما جنوب القدس، كما يمنع الاحتلال أهالي الولجة من اسـتعمال النبع أو سـقاية محاصيلهم ومواشيهم منه.

يعتمـد المسـتوطنون اسـتخدام النبـع والبركـة التابعة لـه كمطاهر ومغاطس للتعميـد وإقامـة الاحتفـالات الدينيـة كمـا أنشـأت بلدية الاحتلال حـول النبع مرافـق ترفيهيّـة ورياضية ومسـارات تنزّه ودراجات هوائيّـة ومطعما وموقفا للسيارات لخدمة المستوطنين فقط.

وتحيـط بالعين حتى اليـوم بيوت قديمة هُجّـر أصحابهـا الفلسـطينيون منها كما تجاورهـا الخضرة والأشـجار المثمرة لتغدو أجمل المناطق الطبيعية في القدس وفلسطين.

مرّ من محيط العين: خط سـكّة حديد يافا القـدس عـام 1892، وخـط الهدنة عام 1949

إلـى جانب سـرقة أجمل عيـون مائها، سـرق الاحتـلال عـام 1948 قريـة الولجـة وهجّر معظم أهلهـا، صودرت نصف أراضي الولجة لإقامة مسـتوطنة (هارجيلـو) كمـا يفصل حاجـز الولجة وجـدار الفصـل العنصـري بيـن العين وأصحابهـا الأصليين للولجـة 18 ألف دونم أصبحت المساحة الحالية: 6 آلاف دونـم و يمنـع أهـل الولجـة مـن البناء علـى أرضهم في الوقت الـذي تهدم فيه بيوتهـم بحجـة "عـدم الترخيـص "!و منـذ عـام 1982 صدر أكثـر من 200 أمر هـدم ووقـف بنـاء لبيـوت الولجة وفرضت غرامات تفوق مليوني شـيكل. وتزامنـا مع منـع البناء وهـدم البيوت، يواصـل الاحتلال توسـيع نطاق المتنزه "الوطنـي" لإمتاع المسـتوطنين بجمال الولجـة ونقـاء النبـع وجودة السلاسـل الحجريـة والمصاطـب الزراعيـة التي بناهـا الفلاحون الفلسـطينيون منذ مئات السنين.

قرية بتير

قريـة بتير هي إحدى القرى الفلسـطينية المحاذيـة للخط الأخضر (خـط الهدنة) الواقعة في قرى الريف الغربي لمحافظة بيـت لحـم، وتقع إلـى الجنـوب الغربي

مـن مدينة القدس وتبعـد عنها حوالي 8 كيلومتـرات، و تحيط بهـا قرى الولجة، بيت جالا، حوسـان، والخضـر، و هي قريـة ريفية تتميز ببسـاتينها الخضراء، و تمتلـك القرية العديد من العيون المائية ومـن أهما عين البلـد، عين جامع، عين عمدان، عين المصري.

وقـد حصلت قرية بتير الفلسـطينية عام 2011 علـى جائـزة اعتـراف بهويتها وتراثها تقديراً لنجاحها في صيانة تراثها القديـم، حيـث حصلـت علـى المرتبة الأولـى في جائزة "ميلينـا مير كوري" للحفـاظ على التراث الطبيعـي والثقافي والتي تقدمها منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافـة والعلـوم (اليونسـكو)، متفوقةً بذلـك علـى أربعيـن موقعاً ومشـروعاً تقدمـت بهـم أربعـون دولة فـي العالم، وتمثـل هذه الجائـزة أملاً لجهـة حماية أراضي القرية وتراثها ومواقعها، فضلا عن المسـاعدة في تشجيع السـياحة إلى قرية فلسـطينية مسـكونة بالربيع وتضم مواقع أثرية كنعانية ورومانية وبيزنطية مـن أبرزها قلعة كنعانية وحمام روماني والبئـر الذي شـرب منه إبراهيـم عليه السـلام في طريقه إلى الخليل والمسـجد الذي صلى فيه الخليفة عمر بن الخطاب حين فتح القدس.

بتير قرية كنعانية الأصل

يعود اسـم "بتيـر" إلـى الكنعانية، وهو مكون مـن مقطعين "بيت-إيـر" والتي تعنـي بيت الطيـر، و الطيـر المقصود هنـا هـو النسـر الـذي كان يعيـش في جبالها العالية و لذلك سـمي الوادي الذي يجـري بجوارها باسـم وادي النسـور- وادي الصـرار الحالـي. وهنالـك كلمة كنعانيـة "بت-تيرا" والتي تعني حظيرة الغنـم، لكثـرة تجمـع الأغنام في سـهل صغير يسـمونه القاعة، وتشـتهر القرية بمصاطبهـا المزروعـة ومنظومتهـا الفريدة لري الأرض منذ آلاف السنين.

ويقيم فـي بتير أكثر من 3 آلاف مواطن يقطنـون في منازل تخلب الأنظار كونها محاطة بالبسـاتين وينابيـع المياه وينظم الأهالي فعاليات مختلفة في القرية للتأكيد علـى هويتهم الوطنية، حيث قام الأهالي بافتتاح مهرجـان (الباذنجـان البتيري) الـذي تشـتهر القرية بزراعتـه، والذي تسعى فعاليات القرية إلى تكريسه كتقليد سنوي ضمن سـعيها إلى إعادة الاعتبار للقريـة ومكانتها وإفسـاح المجـال أمام تحويلهـا إلى مزار سـياحي، خصوصا في ظـل تصاعد حملات المصادرة التي تستهدف أراضيها الزراعية.

ومنـذ هدنـة رودس عـام 1949 التـي وقعـت بين الدول العربية وإسـرائيل تم تحديـد الخـط الأخضر في بتير ليشـكل تهديـداً لسـكان القرية بوضع اسـرائيل قبضتهـا على المنطقة، و من ذاك الحين إلـى الآن تواصـل سـلطات الاحتـلال تهديداتهـا المتواصلـة بحـق القرية في سـبيل بناء جدار الفصل العنصري على طـول هـذا الخط، الأمر الذي يسـتدعي مصـادرة أجـزاء مـن أراضـي القرية ومنع دخـول المزارعين لأراضيهم عدا أن الجـدار يـؤدي إلـى تشـويه المنظر الجمالـي للقريـة، كمـا يخشـى أهالـي القريـة مـن أن ذلـك الجـدار فـي حال إقامته سـوف يخّـل بمنظومـة الزراعة والري على نحو يسـتحيل إصلاحه، كما سـيؤثر علـى الحياة البرية فـي المنطقة وسـيحد من حرية الأهالـي في الحركة، بالإضافـة إلى أن بتير تواجه صعوبات متزايدة في تسويق إنتاجها الزراعي في السـنوات الأخيرة، وهناك 3000 دونم من أراضـي القرية تقـع داخل أراضي العام 1948 بعد السكة الحديد الموجودة في القرية.

تشـتهر بتيـر بمصاطبهـا المزروعـة ومنظومتهـا الفريـدة لـري الأرض منذ آلاف السـنين، وحصلـت القريـة علـى جائزة من منظمة التربية والعلم والثقافة التابعـة للأمم المتحدة (يونسـكو) تقديرا لنجاحها في صيانة تراثها القديم.

إن الجائـزة التـي حصلت عليهـا القرية تمثـل تأكيـداً علـى هويتها الفلسـطينية خاصةً بعـد انضمام دولة فلسـطين إلى منظمـة الأمم المتحـدة للتربيـة والثقافة والعلوم (اليونسـكو) عـام 2011، وان الحفـاظ علـى ذلـك التـراث التاريخي والحضـاري مـن محـاولات تشـويهه والإضـرار بـه هو مسـئولية تقـع على الجميع باعتباره تراثاً إنسانياً عالمياً.

وكانـت بتيـر قـد أعـدت طلبـا لتقديمه إلـى "يونسـكو" لوضعهـا علـى قائمة مواقع التراث الإنسـاني العالمي المهددة بالـزوال في محاولـة للحيلولة دون بناء الجدار في أرضها.

الختام

يأتـي هـذا قـرار توسـيع مسـتوطنة هارجيلـو في أعقاب سلسـلة من الخطط في القدس وخـارج الخط الأخضر التي تم تصميمهـا بهدف قطع الاسـتمرارية الإقليميـة اللازمة لبناء دولة فلسـطينية قابلة للحياة.

Endnotes

(1) كـرم نابوت" منظمة مدنية أُسِسَـت سـنة ٢٠١٢ ويتركـز عمله بمراقبة، بحث ونشـر حقائـق وتقارير تتعلق بسياسـة الاسـتيطان وسياسـة الأراضي الاسـرائيلية فـي الضفة الغربيـة. غالبية العمل الـذي تجريه المُنظمة يتـم في مناطـق C والتـي تُشـكل ٦١٪ من مساحة الضفة الغربية.

(2) مزيـد مـن التفاصيل في تقريـر "قطعان المسـتوطنين الرعي والنهب الإسـرائيلي في الضفة الغربية" باللغة العبرية المنشـور على موقع كرم نابوت

(3) انظر ، على سـبيل المثال ، قائمة مشاريع KKL-JNF فـي المسـتوطنات في -2002 2013 (نشرها الصحفي رافيف دراكر)

24 اقتحاما للأقصى و73 منعا للأذان بالإبراهيمي بأكتوبر 2022

قال وزير الأوقاف والشؤون الدينية الشيخ حاتم البكري: إنّ الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه اقتحموا المسجد الأقصى 24 مرة، ومنع رفع الأذان في المسجد الإبراهيمي 73 وقتًا، وأغلقه خمسة أيام، خلال أكتوبر 2022.

وأوضح البكري، في بيان صحفي بتاريخ 6 نوفمبر 2022، أنّ الاحتلال لم يكتفِ بذلك؛ بل تعدى الأمر إلى حرق نسخٍ من القرآن من جانب المستوطنين وإلقائها في حاوية النفايات، قرب مسجد قيطون بالبلدة القديمة بالخليل.

وبيَّن أنّ حماية الاحتلال للمستوطنين مكنتهم من استباحة الأقصى عشية "عيد الغفران" بأعداد كبيرة، ومارسوا طقوسهم الدينية أمام بواباته وفي ساحاته لاسيما المنطقة الشرقية.

وأشار إلى اقتحام عضوي الكنيست السابق "يهودا غليك"، و"ترومان" قبور المسلمين في مقبرة باب الرحمة، ونفخهم البوق مع مستوطنين آخرين، في حين أدى عددٌ منهم "السجود الملحمي" على أبواب المسجد الأقصى.

ولفت إلى أنَّ الاحتلال عزل وأغلق خلال أكتوبر 2022، شوارع مدينة القدس كافة، وخاصة البلدة القديمة وحوْل المسجد الأقصى، محولًا حياة المواطنين إلى جحيم، وسط سماحه لسوائب المستوطنين بحرية الحركة في مسيراتهم التي جابت البلدة القديمة وساحة حائط البراق حاملين "القرابين النباتية" الخاصة بـ"عيد الغفران" التوراتي.

كما اعتدت قوات الاحتلال على المصلين خلال توجههم إلى الأقصى، عدا عن تسييرهم طائرة لمراقبة المكان، واقتحام المصلى القبلي وإخراج عددٍ من المعتكفين منه بالقوة، ومنع المرابطين القادمين من

الداخل المحتل من دخول البلدة القديمة. وخلال "أيام عيد العرش"، استباح مئات المستوطنين المسجد الأقصى، وسط تشديدات وقيود على دخول المصلين، وكان من المقتحمين عضو الكنيست المتطرف "ايتمار بن غفير".

وذكرت وزارة الأوقاف أنّ آلاف المستوطنين استباحوا خلال أكتوبر، المسجد الإبراهيمي الشريف في مدينة الخليل، وأقاموا حفلًا موسيقيًّا داخل أروقته، وحولوا محيطه والشوارع الموصلة إليه إلى ثكنة عسكرية وسط انتشار المئات من جنود وآليات الاحتلال في المنطقة، وإغلاق المداخل المؤدية للمسجد.

وأشارت إلى اعتداء الاحتلال على المقابر، كالمقبرة الإسلامية في الخليل، واقتحام وفود أمنية إسرائيلية المسجد الإبراهيمي وسط حماية مشددة، فضلًا عن اعتداء قطعان المستوطنين على زاوية "الشيخ كنفوش" وعددٍ من الأملاك الوقفية، التي سرقوا محتوياتها.

— — — — — —

الاعتقال والحبس المنزلي والإبعاد: ثلاث وسائل يستهدف بها الاحتلال الأطفال المقدسيين

يشكّل الاحتلال وسياساته عبئًا ثقيلاً على الأطفال الفلسطينيين عمومًا، وفي شرق القدس يتضاعف عبء الاحتلال وضغط سياساته وتداعياتها حيث تنفذ قوات الاحتلال عمليات دهم يومية في أحياء القدس وبلداتها، وتعتقل الأطفال بذريعة مشاركتهم في المواجهات التي تندلع ضدّ قوات الاحتلال، علاوة على سياسة الإبعاد والحبس المنزلي التي ينتهجها الاحتلال بحقّهم. ويواصل الاحتلال اعتقال 160 طفلاً في سجونه إلى اليوم، في سجون "الدامون" و"مجدو"، و"عوفر"، في ظروف اعتقال صعبة وفي ظلّ حرمانهم من أبسط الحقوق التي كفلتها لهم المواثيق والعهود الدولية. ويتعرّض الأسرى الأطفال في سجون الاحتلال لسياسات تنكيل ممنهجة، منها اعتقالهم ليلًا والاعتداء عليهم أمام ذويهم، وإبقاؤهم مقيدي الأيدي والأرجل ومعصوبي الأعين قبل نقلهم إلى مراكز التّحقيق، واحتجازهم في ظروف اعتقال قاسية.

9300 حالة اعتقال منذ عام 2015

والاعتقالات في القدس هي الأعلى قال نادي الأسير إنّ الاحتلال يستهدف جيلاً كاملاً باعتقال العشرات منهم واحتجازهم بشكل غير قانوني، وإطلاق سراحهم وإعادة استدعائهم للتحقيق مرة أخرى. واعتقل الاحتلال أكثر من 9300 طفل فلسطيني (دون 18 عامًا) منذ عام 2015، وكانت أعلى نسبة اعتقال طالت الأطفال عام 2015 حين وصل عدد حالات الاعتقال إلى 2000، وفق معطيات نادي الأسير الفلسطيني. وبحسب نادي الأسير، تشكّل عمليات الاعتقال اليومية بحق الأطفال المقدسيين النسبة العليا من الاعتقالات بحقّ الأطفال الفلسطينيين، فيما تتركز عمليات الاعتقال في البلدات والمخيمات.

750 طفلا اعتقلهم الاحتلال منذ مطلع عام 2022

اعتقلت قوات الاحتلال منذ مطلع

العام الجاري 750 طفلًا فلسطينيًا من بينهم مرضى، وجرحى تعرضوا لإطلاق نار قبل وأثناء الاعتقال. ومن بين الأطفال الأسرى 5 معتقلين إداريًا هم: أنس أبو الرب من جنين، وعبد الرحمن الخطيب من بلدة حزما شرق القدس، وعبادة خليل حمّاد من سلواد شرق رام الله، وجهاد بني جابر من بلدة عقربا شرق نابلس، وصهيب سلامة من جنين. ومن بين الأطفال الأسرى ثلاث فتيات، هنّ: نفوذ حمّاد (16 عامًا) من القدس، وزمزم القواسمة (17 عامًا) من الخليل، وجنات زيدات (16 عامًا) من الخليل. وتتعمّد قوات الاحتلال أسلوبًا وحشيًا حيال الأطفال منذ اعتقالهم حتى نقلهم إلى التحقيق، وطوال مدة الاعتقال. وفي هذا السياق، وثقت هيئة شؤون الأسرى والمحررين شهادة لاعتقال الطفل محمد رشدي النتشة (16 عامًا) من مخيم شعفاط الذي اعتقلته قوات الاحتلال من القدس القديمة في 2022/9/26، هو وصديقه وائل دينو، بعد قيام عدد من رجال حرس الحدود بتوقيفهما وسحبهما إلى منطقة حاجز البراق، حيث ألقوا بهما على الأرض، وقيدوا أيديهما إلى الخلف بمرابط بلاستيكية، وبعد ربع ساعة نقلوهما إلى مركز الشرطة في القشلة، حيث فتشوهما وأخذوا بصماتهما ثم نقلوهما إلى التحقيق في غرف 4 المسكوبية. وتنقل الهيئة عن محمد ما تعرّض له منذ اعتقاله حتى نقله إلى سجن "الدامون": "قبل إدخالي لغرفة التحقيق، وضعوني في غرفة صغيرة ودخل شخصان اعتديا عليّ بالضرب المبرح، ثم حمل أحدهما دبوسًا وهددني بإدخاله في رأسي إذا لم أعترف، والآخر سحب سلك التلفزيون وأخذ يضربه على الطاولة لإخافتي ثم ضربني على رجلي. وبعدما أشبعاني ضربًا أخذاني لغرفة التحقيق، وبعد انتهاء التحقيق نقلت إلى غرف سجن المسكوبية حيث أبقوني 22 يومًا، ثم نقلوني إلى مجدو، وأخيرًا إلى قسم الأشبال في الدامون". وعلى الرغم من مرض محمد، رفضت إدارة السجن نقله للعيادة وعرضه على الطبيب، أو إعطاءه أيّ مسكّن لخفض الحرارة والألم الذي سيطر على جسده.

الإبعاد والحبس المنزلي

لا يكتفي الاحتلال باعتقال الأطفال في سجونه، بل يعتمد بحقّهم سياسة الحبس المنزلي، بحيث يتحول منزل العائلة إلى سجن للطفل، ويتحوّل الأهل إلى سجانين يراقبون طفلهم ويمنعونه من تخطّي حدود المنزل، ناهيك عن حالات الحبس المنزلي التي يفرض فيها الاحتلال على الطفل مغادرة منزل ذويه وقضاء الحكم في منزل فرد آخر من العائلة. وأصدرت سلطات الاحتلال 2200 قرار بالحبس المنزلي بين كانون الثاني/يناير 2018 وآذار/مارس 2022، بحق أطفال قصّر، 114 طفلاً منهم كانت أعمارهم تقل عن 12 عامًا، مقارنة بنحو 228 قرارًا بالحبس المنزلي ما بين 2015 و2017. ووفق نادي الأسير الفلسطيني، فإنّ سياسة الحبس المنزلي والإبعاد عن القدس كعقوبة بديلة، أخطر السياسات التي خرج بها الاحتلال، وتركت آثارًا واضحة في مصير الأطفال، وكذلك عائلاتهم، وحولت بيت العائلة إلى سجن للأطفال.

وإلى جانب الحبس المنزلي، تعتمد سلطات الاحتلال سياسة الإبعاد بحق الأطفال المقدسيين، ومن الأمثلة في هذا السياق، الطفل المقدسي محمد دعاس الذي اعتقلته قوات الاحتلال في أكتوبر 2022 وأفرجت عنه شرط الحبس المنزلي لمدة خمسة أيام، وإبعاده عن المسجد الأقصى والبلدة القديمة في القدس لمدة أسبوعين. وفي الشهر ذاته، أبعدت قوات الاحتلال أربعة أطفال (16-17 عامًا) عن المسجد الأقصى مدة 15 يومًا.

الاعتداء على الأطفال وإيذاؤهم جسديا

لا تتوانى قوات الاحتلال ومستوطنوه عن الاعتداء على الأطفال المقدسيين، وإلحاق الأذى الجسدي بهم. ففي 2022/10/20، اعتدت قوات الاحتلال على طفل مقدسي، في أثناء سيره في شارع رقم "1" بالقدس. ولاحقت قوات الاحتلال الطفل واعتدت عليه بالضرب ورش غاز الفلفل، في أثناء تجمع عشرات المستوطنين الذين وجّهوا الشتائم ضده. ولا تكترث قوات الاحتلال للنتائج التي يسببها استعمالها قنابل الغاز السام

في الأحياء المقدسية، لا سيما حالات الاختناق التي تصيب الأطفال بسبب هذه القنابل. ففي 2022/10/13، أصيب ثلاثة أطفال بالاختناق بينهم رضيعة عمرها 7 أيام، جرّاء استنشاقهم الغاز السام المسيل للدموع الذي أطلقته قوات الاحتلال، في أثناء مواجهات اندلعت في حي رأس العامود ببلدة سلوان. ونقلت طواقم جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني الأطفال للعلاج.

بدء إنشاء أطول جسر تهويدي يربط "الثوري" بالقدس القديمة

شرعت بلدية الاحتلال الإسرائيلي في القدس المحتلة بالعمل فعليًّا في بناء أطول جسر سياحي تهويدي فوق أراضي حي وادي الربابة في بلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى المبارك.

وأعلنت مصادر إسرائيلية البدء بإقامة أطول جسر في "إسرائيل" بطول 200 متر، يمر فوق شمال غربي سلوان، ويربط بين القدس القديمة و"جبل صهيون" وحي الثوري. وتنفذ المشروع، الذي تقدر تكلفته بنحو 20 مليون شيكل، عدة مؤسسات احتلالية تضم وزارة "شؤون القدس"، ووزارة السياحة، وسلطة "تطوير القدس"، وبلدية الاحتلال، وشركة "موريا" التابعة للبلدية، وجمعية "إلعاد" الاستيطانية. ووفق وسائل إعلام عبرية؛ فإن العمل بإقامة الجسر بدأ بعد سنوات من إجراءات قضائية قُدمت ضد المشروع، في حين جرت في السنوات الأخيرة عمليات تهويد مكثفة لمنطقة شمال غربي سلوان، أقيم خلالها جدار تسلق ومتنزه قرب حي الثوري، ومشاريع أخرى. ورفضت اللجان المحلية واللوائية في بلدية الاحتلال سابقًا، الاعتراضات التي قدمها أصحاب الأراضي والمؤسسات المعنية في سلوان لمحاكم الاحتلال والبلدية، ضد إقامة الجسر التهويدي. وتتضمن الأعمال التي تجريها سلطات الاحتلال في المنطقة المستهدفة مدّ بنى تحتية على جانبي الجسر، وطرقًا وشبكات إنارة، وبناء قواعد للجسر، وعوائق تحول دون السقوط منه، وأعمال بستنة وغيرها.

هآرتس: "إلعاد" تتلقى دعما حكوميا لتهويد سلوان

تلقّت جمعية "إلعاد" الاستيطانية 28 مليون شيكل من حكومة الاحتلال الإسرائيلي، لدعم مشاريعها الاستيطانية والتهويدية في حي وادي الربابة ببلدة سلوان جنوبي المسجد الأقصى المبارك، بهدف تغيير طابع الأرض والاستيلاء عليها، بدعوى "البستنة".

وحسب "هآرتس"، يخدم المشروع التهويدي تطوير المنطقة المقدسية سياحيًّا لمصلحة المستوطنين، وعلى حساب أصحاب الأرض الأصليين، وسلب حقوقهم وأراضيهم وعقاراتهم في بلدة سلوان، وطردهم منها. و"إلعاد" الاستيطانية من أغنى الجمعيات غير الحكومية الإسرائيلية، وتشرف على نحو 70 بؤرة استيطانية في سلوان، تقع أغلبها في منطقة وادي حلوة، وتنفذ من أجل زيادة هذه البؤر تحايلات قانونية ومالية ضخمة للاستيلاء على عقارات المقدسيين، كما تُمول الحفريات في عدة مناطق بالقدس المحتلة. وبحسب صحيفة "هآرتس" العبرية، فإن الجمعية الاستيطانية تلقت الأموال العامة من ثلاث جهات إسرائيلية مختلفة، هي: "وزارة تنمية القدس والتراث، وبلدية القدس، وهيئة تنمية القدس". وقالت: "من أصل 28 مليون شيكل حصلت عليها الجمعية، حول نحو 20 مليون شيكل إليها لغرض إعداد الميزانية لبناء جسر المشاة على الفور". وأضافت أن "الجمعية الاستيطانية تلقت أربعة ملايين شيكل إضافية من هيئة تنمية القدس، لمشروع الحفاظ على كهوف الدفن، بالإضافة إلى ذلك، حوّلت البلدية نحو مليونَي شيكل إليها من أجل تطوير المنطقة، ومليونَي شيكل أخرى لسبب مماثل". ومؤخرًا، شرعت بلدية الاحتلال بالتعاون مع شركة هندسية إسرائيلية في العمل على بناء "جسر سياحي معلق للمشاة" بطول 200 متر فوق أراضي حي وادي الربابة، لتسهيل وصول المستوطنين المتطرفين إلى منطقة حائط البراق وباب المغاربة. وفي عام 2020، وقعت الجمعية المتطرفة و"هيئة الطبيعة والمتنزهات" الإسرائيلية اتفاقية لتطوير منطقة الوادي في سلوان، وأعطتها صلاحيات واسعة في هذا المجال.

ومُنحت "إلعاد"، بموجب الاتفاقية، صلاحيات واسعة للعمل والنشاط في منطقة الوادي وتخوم "الحديقة الوطنية"، وتعهدت بإقامة مصاطب، وترتيب مسارات، وزراعة نباتات، وإنشاء مزرعة استيطانية، وذلك كمشروع "تعليمي تجريبي".

— — — — — —

150 فلسطينيا مهددون بالتهجير القسري في القدس

يواجه 150 فلسطينيًّا من سكان شرقي القدس المحتلة، خطر التهجير القسري؛ بعد إخطارات إجلاء وزعتها قوات الاحتلال.

فقد تسلمت 30 عائلة مقدسية في بلدة عرب السواحرة جنوب شرقي القدس المحتلة إخطارات إسرائيلية بإخلاء منازلها في البلدة؛ بدعوى أنها مملوكة للمستوطنين منذ نحو 100 عام.

وذكرت أن خطير التهجير يتهدد 150 مقدسيًّا يقطنون في منازلهم منذ 60 عامًا بأي لحظة، نتيجة هذه الإخطارات، رُغم أنهم يمتلكون وثيقة تُثبت ملكيتهم للأرض.

والسواحرة بلدة تتبع محافظة القدس، وتبعد عنها حوالي 3 كم، سُميت بذلك نسبة إلى عرب السواحرة الذين يقطنونها، يحدها من الشمال بلدة أبو ديس، وغربًا السواحرة الغربية (جبل المكبر)، وشرقًا بلدة العيزرية، وجنوبًا بلدة العبيدية وعرب التعامرة.

ووفق منظمة "عير عميم" الحقوقية الإسرائيلية، فإن وثيقة من "دائرة أراضي إسرائيل" صدرت بالثمانينيات، تدلل على أنه "جرى سابقًا إجراء فحص للتحقق من ملكية الأراضي، والتي ثبت أنها أُشتريت من فلسطينيين، ولا يوجد ما يثبت وجود أي علاقة بين الأرض وجمعية يهودية تدعي ملكيتها لها".

وأشارت الجمعية إلى أن ما يسمى "القيّم العام" الإسرائيلي سلّم البلاغات للعائلات بعد إجراء سري صدقت محكمة "الصلح" الإسرائيلية في القدس على منحه أمرا إداريا.

ويقول الباحث في "عير عميم" أفيف تترسكي: إن "إسرائيل كثيراً ما تجادل بأن ادعاءات الإخلاء ضد الفلسطينيين - على سبيل المثال في حي الشيخ جراح وبلدة سلوان- ليست أكثر من (خلافات عقارية) بين منظمات المستوطنين وعائلات فلسطينية".

ويضيف أن "المادة الظاهرة تبين أنه لا سبب لإخلاء العائلات، ولا لتسجيل المساحة المفتوحة باسم ولي الأمر، والمادة التي تبرر ادعاءات الملكية اليهودية مخفية عمدًا من قبل، وهذا ما تفعله حكومة الاحتلال لأجل طرد 150 شخصًا من بيوتهم".

ونقلت صفا، عن رئيس لجنة الدفاع عن أراضي شرق القدس بسام بحر تأكيده أن سلطات الاحتلال تسعى لتهجير عشرات العائلات من عرب السواحرة شرق المدينة، لإقامة الحي الاستيطاني "كدمات تسيون" بين بلدتي أبو ديس وجبل المكبر مقابل جدار الفصل العنصري.

ويوضح أن الاحتلال يخطط لإقامة حي استيطاني في المنطقة المستهدفة يضم نحو 420 وحدة استيطانية على أراضي المواطنين، مع وجود ثلاث بنايات للمستوطنين فيها.

وقبل نحو شهرين، أعلن الاحتلال عن تسجيل 16 دونمًا من أراضي أبو ديس بأسماء يهود، بدعوى أن هذه الأراضي كان يمتلكها اليهود منذ عام 1920.

ويضيف بحر أن العائلات التي تعيش في المنطقة تشكل شوكة في حلق الاحتلال، وعراقيل أمام تنفيذ

مشروع الحي الاستيطاني، الذي يقام على حساب الأراضي الفلسطينية. وأشار إلى أن سلطات الاحتلال تدعي أن المنازل المستهدفة بالإخلاء كانت للمستوطنين منذ عامي 1920 - 1928، علمًا أن هذه المنازل مملوكة للفلسطينيين، الذين يقطنون فيها منذ عشرات السنين. ويبين أن المنطقة تقع بين جبل المكبر وأبو ديس، وهناك مشروع استيطاني يتضمن حفر نفق في المنطقة لربط جزء منه مع "الشارع الأمريكي"؛ تمهيدًا لربط كل مستوطنات القدس ببعضها بعضًا عبر شبكة من الطرق والشوارع والمواصلات.

مختصون مقدسيون: الاحتلال يسعى لإتمام حصار الأقصى بالمستوطنات

تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي في مدينة القدس المحتلة مخططاتها التهويدية في سرقة أراضي المقدسيين وتهجيرهم، وإتمام حصار المسجد الأقصى بالمستوطنات والحدائق التوراتية.

وقال رئيس لجنة حي وادي الربابة عبد الكريم أبو اسنينة إن القبور الوهمية التي يزرعها الاحتلال على أراضي الحي تُزرع لتهجير المقدسيين وسرقة المنطقة التي تحتوي على 300 دونم.

وأشار أبو اسنينة إلى أن هذه المساحة الواسعة مرشحة لبناء وإقامة مستوطنة وبنية تحتية استيطانية جديدة، إلى جانب حدائق توراتية تحيط بمجملها بالمسجد الأقصى المبارك.

وأكد على أن أهالي سلوان وحي وادي الربابة رفضوا ويرفضون كل هذه الإجراءات الغير قانونية، والتي تهدف لسرقة الأراضي الفلسطينية المقدسية.

ودعا أبو اسنينة المقدسيين للمشاركة والتصدي لإجراءات سلطات الاحتلال الإسرائيلي ومحاولات الاستيلاء على أراضي المواطنين في بلدة سلوان.

وذكر أن القضية اليوم في وادي الربابة تحتاج إلى حملة إعلامية كاملة، حيث يحاول الاحتلال فرض واقع جديد فيه، وصادر أراضيه وفرض سيطرته عليها بدعوى أنها أراضي حدائق عامة وحدائق سياحية.

وقال عضو هيئة العمل الوطني أحمد الصفدي إن زراعة القبور الوهمية في بلدة سلوان من الاحتلال سياسة قديمة جديدة، وتعد في غاية الخطورة.

وبيّن الصفدي أن الاحتلال يهدف من زراعة القبور الهيمنة على الأرض وتغير الواقع في المنطقة، والسيطرة على الأرض من خلال زراعة القبور الوهمية، موضحا أنه يواصل اعتدائه على المواطنين ببلدة سلوان في مدينة القدس.

وشدد على أن المطلوب من الشعب الفلسطيني مواجهة هيمنة الاحتلال على الأراضي الفلسطينية وعدم السماح له بزراعة القبور الوهمية.

وأظهرت معطيات مقدسية أن الحدائق التوراتية والمقابر الوهمية التي أقامها الاحتلال في القدس، باتت تسيطر على أكثر من 5 آلاف دونم من أراضي المدينة المحتلة. وسلب الاحتلال مئات الدونمات من أراضي القدس، لإقامة 7 حدائق توراتية، من بلدتي سلوان وجبل المكبر جنوباً، إلى العيساوية وجبل المشارف شمالاً، وراس العامود وبلدة الطور شرقاً، وصولاً لبرك سليمان غرباً وتعد "الحدائق التوراتية" من أخطر المشاريع التهويدية على القدس، التي تستهدف طمس حضارتها العربية الإسلامية وتركزت الحدائق في المحيط الملاصق للمسجد الأقصى وسور القدس التاريخي، وحول البلدة القديمة والمناطق المطلة عليها من الجهات الجنوبية والشرقية والشمالية.

وبات محيط البلدة القديمة والأقصى محاصراً بسلسلة من الحدائق والمسارات التلمودية، من خلال تغيير معالم المنطقة بأعمال الحفريات والتجريف، وبناء مسارات وأرصفة وممرات ومواقف لحافلات السياحة.

وتعد بلدة سلوان من أكثر المناطق التي تنشط فيها الحدائق، كونها محاذية للمسجد الأقصى من الجهة الجنوبية، وتشكل خط الدفاع الأول عنه.

ويعمد الاحتلال إلى زيادة مساحة حدائقه على حساب الأراضي المتبقية للمقدسيين، وهي أكثر الوسائل استخداماً لنزع الأراضي من المقدسيين ويبدأ إنشاء الحدائق التوراتية، بتحويل الأراضي الفلسطينية إلى ثكنة عسكرية يصعب دخولها على المقدسيين، وبالتالي يحقق الاحتلال هدفه بطرد الفلسطينيين من المكان وتسخيره لخدمة المستوطنين.

50 ألف طفل اعتقلهم الاحتلال منذ عام 1967

قالت هيئة شؤون الأسرى والمحررين، إن قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتقلت أكثر من 50 ألف طفل فلسطيني، منذ عام 1967. وأوضحت "الهيئة"، في بيان لها بتاريخ 20 نوفمبر 2022، بمناسبة الذكرى السنوية ليوم الطفل العالمي، أن من بين الـ50 ألف طفل، نحو 20 ألفًا تعرضوا للاعتقال منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في 28 سبتمبر 2000.

وبينت أن من بين المعتقلين 9 آلاف طفل تعرضوا للاعتقال منذ هبة القدس في الأول من أكتوبر 2015، ويُشكّلون 20% من إجمالي الاعتقالات خلال الفترة المستعرضة، نسبة كبيرة منهم كانوا من القدس المحتلة. وأشارت إلى أن سلطات الاحتلال اعتقلت نحو 770 طفلًا منذ مطلع عام 2022، منهم 119 طفلًا تم اعتقالهم خلال أكتوبر 2022، وغالبيتهم من مدينة القدس. ولفتت إلى أن 160 طفلًا ما زالوا يقبعون في سجون الاحتلال، موزعين على سجون، عوفر، مجدو، والدامون، بينهم ثلاث فتيات يقبعن في سجن الدامون. وبينت أن من بين المعتقلين أربعة أطفال رهن الاعتقال الإداري، دون تهمة أو محاكمة، إضافة إلى وجود آخرين ممن اعتقلوا وهم أطفال وقد تجاوزوا سن الطفولة وهم داخل الأسر، ومازالوا أسرى. وبينت الهيئة أن أشكال اعتقال الأطفال القُصر لا تختلف عنها عند اعتقال البالغين، وأن غالبية الأطفال اعتقلوا من بيوتهم بعد اقتحامها والعبث بمحتواها في ساعات الليل، فيما آخرون تم اعتقالهم من الشوارع، أو وهم في طريقهم إلى مدارسهم أو حين العودة منها لبيوتهم. وأشارت إلى أن هؤلاء المعتقلين يُزج بهم في ظروف احتجاز قاسية تفتقر إلى الحد الأدنى من الشروط الإنسانية، ويتعرضون لصنوف مختلفة من التعذيب. وأفادت بأن الشهادات التي وثقت من المعتقلين تؤكد أن جميع الأطفال الذين مرّوا بتجربة الاعتقال أو الاحتجاز، تعرضوا لشكل أو أكثر من أشكال التعذيب الجسدي أو النفسي والإيذاء المعنوي،

أو المعاملة القاسية والمهينة، ولعل الطفل أحمد مناصرة خير مثال لما يتعرض له الأطفال الفلسطينيون من تعذيب.
وتطرقت إلى دور محاكم الاحتلال الظالمة، التي لا تراعي الظروف التي أدلى فيها الأطفال اعترافاتهم، أو كيفية توقيعهم على الإفادات المنسوبة إليهم، دون الأخذ بعين الاعتبار حجم وقسوة التعذيب والترهيب التي تعرض لها هؤلاء الأطفال.
وأشارت إلى إصدار محاكم الاحتلال مئات القرارات المتعلقة بإبعاد الطفل عن المدينة المقدسة أو فرض الحبس المنزلي، وخاصة بحق أطفال القدس، ما حوّل مئات البيوت الفلسطينية إلى سجون للأبناء، في واحدة من أبشع وأقسى "العقوبات" التي يفرضها الاحتلال وتسببت بالكثير من المشكلات الاجتماعية والنفسية لدى الأطفال وذويهم.
وذكرت أن الأطفال المحتجزين في سجون الاحتلال المختلفة، سواء أكانوا ذكورًا أم إناثًا، يحتجزون في ظروف صعبة، ويُعاملون بقسوة، ومحرومون من أبسط حقوقهم الأساسية والإنسانية التي نصت عليها وتضمنتها الاتفاقيات والمواثيق الدولية.
وأكدت أن استهداف الأطفال يندرج في إطار سياسة إسرائيلية ممنهجة ورسمية، تستهدف واقع ومستقبل الطفولة الفلسطينية، وأن كافة مكونات النظام السياسي في "إسرائيل" تشارك في تشويه وتدمير مستقبل الأطفال.
ونبهت إلى أن حكومة الاحتلال ناقشت وأقرت خلال السنوات القليلة الماضية مجموعة من القوانين والقرارات التي تهدف إلى توسيع اعتقال الأطفال وتغليظ العقوبة والأحكام الجائرة، وتشديد الإجراءات التعسفية بحقهم، ما أدى لارتفاع أعداد المعتقلين منهم، وزاد من حجم الانتهاكات والجرائم المقترفة بحقهم، وفاقم من معاناتهم وذويهم.
وحذرت هيئة الأسرى من تداعيات استمرار استهداف الاحتلال للأطفال الفلسطينيين، وتأثيرات الاعتقال والسجن والتعذيب على واقعهم ومستقبلهم.
وطالبت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وكافة المؤسسات الدولية التي تُعنى بالطفل وحقوق الإنسان، بالتدخل العاجل لحماية الأطفال من الاستهداف الإسرائيلي المتصاعد، والعمل الجاد من أجل الإفراج عن جميع المعتقلين منهم، ووقف الاعتقالات في صفوفهم، خاصة أن القانون الدولي كفل للأطفال حياة آمنة وكريمة.

— — — — — —

"الصمت أبلغ".. هكذا دخل الأسير نائل البرغوثي عام الـ43 في السجون

دخل الأسير نائل البرغوثي، فيوم 20 نوفمبر 2022 عامه الـ43 في سجون الاحتلال، وهي أطول مدة اعتقال في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة.

ووفق بيان لنادي الأسير الفلسطيني، أصدره بتاريخ 20 نوفمبر 2022، رفض الأسير نائل البرغوثي هذا العام أن يوجه رسالة في ذكرى اعتقاله، واكتفى بقوله إنّ "الصمت أبلغ".
وقال نادي الأسير: "إنّ قضية الأسير البرغوثي، تفرض العديد من التساؤلات على الحركة الوطنية الفلسطينية، ومصير الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، وأكثر من 300 أسير أمضوا أكثر من 20 عامًا، لتُشكل هذه التجربة شاهدًا تاريخيًا على جريمة الاحتلال المستمرة بحقّ الأسرى".
والأسير نائل البرغوثي (65 عاماً)، من بلدة كوبر برام الله، واجه الاعتقال منذ عام 1978، وقضى 34 عاماً متواصلة، وتحرر عام 2011 ضمن صفقة "وفاء

الأحـرار"، إلا أنّ الاحتلال أعاد اعتقاله ضمـن حملـة اعتقـالات واسـعة عـام 2014، طالت العشـرات من المحررين في الصفقة.

ومؤخرًا عُقدت جلسـة للأسير البرغوثي في المحكمة العسكرية للاحتلال، بعد أن أعـادت المحكمة العليـا القضية للمحكمة العسـكرية التي بتـت بأمـر اعتقاله عام 2015، وحتّى اليوم لم يصدر قرار بشأن المطالبة بإنهاء اعتقاله.

وتوالـت أجيـال ومتغيـرات كبيرة على السّاحة الفلسـطينية والعالميّة، وما يزال نائل يقبع فـي زنازين الاحتلال كرهينة؛ بذريعة وجود ملف "سـرّي" حكمه مؤبد و18 عامًا.

"شؤون الأسرى" تنقل إفادات "موجعة" لـ 3 فتية معتقلين تعرضوا للاعتداء

نقلت هيئة شـؤون الأسرى والمحررين بتاريـخ 1 نوفمبـر 2022، إفـادات "موجعـة لـ 3 فتيـة وقاصرين تعرضوا لاعتداءات وحشية وضرب وإهانة على يد جيش الاحتلال لحظة اعتقالهم وخلال اسـتجوابهم داخـل أقبيـة التحقيـق".

وحسـب تقريـر للهيئـة، فـإنَّ الشـبل أحمـد خشـان (16 عاماً)، الـذي اعتقل بعـد مداهمـة جيـش الاحتـلال منزلـه فـي قريـة بيـر الباشـا/ جنيـن، وتفجير بـاب البيـت، تعـرض للضـرب حينها مـن جنـود الاحتـلال، دون رحمـة. وأفـاد بـأن جنـود الاحتلال أطلقـوا كلبًا بوليسـيًّا نحـوه، عضّه من رجله مسـبباً لـه جرحـاً عميقـاً، واقتـادوه فيمـا بعد للجيـب العسـكري، وهنـاك اسـتمروا بالاعتـداء عليه، وتعمدوا ضرب رأسـه بالجيـب عـدة مـرات، وشـد شـعره. ونُقل إلـى مسـتوطنة "دوتـان" وهناك ضايقه الجنود وركلـوه طوال احتجازه، كمـا رشـوا عليـه المـاء البـارد، وبعد التنكيـل بـه لسـاعات طويلـة نُقـل إلى مركز تحقيـق "الجلمة" بحاله يرثى لها، وحُقـق معه وهو مشـبوح على كرسـي. كما خضع لعدة جولات من التحقيق كانت تسـتمر لأكثر من 8 سـاعات متواصلة، بقـي بزنازيـن الجلمـة 30 يومـاً واجه خلالهـا ظروفاً اعتقاليـة مؤلمة، وبعدها نُقـل إلـى قسـم الأشـبال فـي "مجدو".

وتعرض الفتى كرم عبيد (17 عاماً) من القـدس المحتلة للضـرب على يد محققي الاحتلال ورجال الشـرطة، وذلك خلال اسـتجوابه بمركز توقيف "المسكوبية"، حيث تعمد المحققون ضربه بعنف، وشد شـعره لإجباره علـى الاعتـراف بالتهم الموجهةضده، وحُقق معهلساعاتطويلة. وحسـب إفادة عبيد، فإنه نقل إلى سـجن "أوفيك" هذا السجن المخصص لاحتجاز الأسـرى الجنائييـن الإسـرائيليين وليس الأسـرى الفلسـطينيين، ومكـث فيه لعدة أيـام، وبعدها نُقل إلى سـجن "الدامون".

كما اشـتكى الطفـل معاد عويـوي (14 عامـاً) مـن بلـدة العيسـوية بالقـدس المحتلـة، مـن سـوء معاملة السـجانين بمركـز توقيـف "المسـكوبية".

وأوضح أنـه خلال احتجـازه فيه، اقتحم عدد مـن السـجانين فـي إحـدى الليالي الغرفة التي يقبع بها، وجروا جميع الفتية والقاصريـن، وسـحبوهم مـن فراشـهم واقتادوهم لإحدى الغرف، وانهالوا عليهم بالضـرب المبـرح والـركل واللكمات.

يُذكر أنَّ الطفل عويوي أصغر الأسـرى القاصريـن المحتجزيـن داخـل سـجون الاحتلال، ويقبع حاليًّا بمعتقل "الدامون".

ارتفاع قائمة "عمداء الأسرى" إلى 293 أسيرا

ارتفعـت قائمـة "عمداء الأسـرى" إلى 293 أسـيرًا، بعد انضمام 10 أسرى من القدامى خلال شهر أكتوبر 2022 وقالت هيئة شـؤون الأسـرى والمحررين، في بيـان لهـا: إن من بين عمداء الأسـرى يوجـد 38 معتقلًا مضى علـى اعتقالهم أكثـر من 25 عامًـا، ومنهم 25 أسـيرًا معتقلون منذ ما قبل اتفاق "أوسلو".

وأوضحت أن قائمة "أيقونات الأسرى"؛ وهم من مضـى على اعتقالهـم أكثر من 30 عامًا متواصلة، ارتفعت خلال شـهر أكتوبر 2022 لتصل إلى 18 أسيرًا، بعد أن انضم لها الأسـير ضيـاء الأغا؛ عميد أسرى قطاع غزة والمعتقل منذ 2 أكتوبر 1992 وأشـارت إلى وجود أسـرى من "الأيقونـات" مضى علـى اعتقالهم أكثر مـن 35 عامًـا توالـيا، أقدمهم الأسـيران كريم وماهـر يونس، المعتقلان منذ يناير 1983.

كما أشارت إلى وجود عشرات الأسرى ممن كانوا قد تحرروا ضمن صفقة تبادل الأسرى، في أكتوبر 2011، وأعادت سلطات الاحتلال اعتقالهم في يونيو 2014، وأعادت لهم الأحكام السابقة؛ أبرزهم الأسير نائل البرغوثي الذي أمضى، على فترتين، أكثر من 42 عامًا في سجون الاحتلال و"عمداء الأسرى"، مصطلح يُطلقه الفلسطينيون على من مضى على اعتقالهم في سجون الاحتلال الإسرائيلي أكثر من 20 سنة متواصلة ويعتقل الاحتلال 4700 مواطن فلسطيني؛ منهم 30 أسيرة، و190 طفلًا قاصرًا، و800 معتقل إداري "بدون تهمة"، و600 مريض، و551 مؤبدات.

219 أمر اعتقال إداري بحق الأسرى خلال أكتوبر 2022

أصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي 219 أمر اعتقال إداري بحق عدد من الأسرى، خلال شهر أكتوبر 2022 وقالت هيئة شؤون الأسرى والمحررين في بيان لها، إن من بين تلك الأوامر، 84 أمر إداري جديد و135 أمر تجديد.

وأشارت الهيئة إلى أن الاحتلال يُنفذ الاعتقال الإداري بحق الفلسطينيين بأمر من القادة العسكريين للمناطق "المحتلة"، وبتوصية من جهاز المخابرات الإسرائيلي "الشاباك".

وذكر البيان أن مدة الأمر "الإداري" أقصاها ستة أشهر قابلة للتجديد عدة مرات، وفي كثير من الأحيان يتم تجديد "الإداري" بحق الأسير في اللحظات الأخيرة من مدة انتهاء اعتقاله السابق.

وأوضحت هيئة شؤون الأسرى، أن إدارة السجون واستخباراتها لا تتوقف عن التنصل من الاتفاقات بالإفراج عن الأسرى الإداريين، لا سيما من خاضوا

إضرابات فردية لإنهاء معاناتهم من هذه السياسة الجائرة.

ويحتجز الاحتلال داخل سجونه حاليًّا ما يقارب 850 معتقلاً إداريًّا يقبع أغلبهم في سجني "عوفر والنقب"، ومنهم أسيرتان قيد الاعتقال الإداري، وهما شروق البدن وبشرى الطويل.

و"الإداري" هو اعتقال بدون تهمة محددة، وبدون محاكمة، يُنفذه الاحتلال بحق مختلف فئات وأطياف الشعب الفلسطيني لزج أكبر عدد ممكن من المواطنين داخل السجون والمعتقلات، متذرعاً بما يسمى "بالملف والأدلة السرية"، بحيث لا يُسمح للمعتقل ومحاميه الاطلاع عليها.

— — — — — —

الاحتلال اعتقل 595 مواطنا خلال أكتوبر 2022

رصد مركز فلسطين لدراسات الأسرى

اعتقال سلطات الاحتلال الإسرائيلي (595) مواطنًا فلسطينيًّا، منهم 76 طفلًا، و22 سيدة خلال أكتوبر 2022 وأوضح المركز في تقرير له، أن قوات الاحتلال ضاعفت عمليات الاقتحام للمدن والبلدات في الضفة الغربية والقدس خلال شهر أكتوبر 2022.

وأشار إلى أنه خلال الاقتحامات، صعدت سلطات الاحتلال من عمليات الاعتقال بحق الفلسطينيين، وشهدت ارتفاعًا عن شهر سبتمبر 2022 بأكثر من30%.

ومن قطاع غزة اعتقلت قوات الاحتلال 5 صيادين من عائلة الهسي خلال عملهم مقابل منطقة السودانية شمال القطاع، أطلقت سراح 4 منهم على معبر إيرز/ بيت حانون في اليوم التالي لاعتقالهم، بينما أبقت على الصياد الخامس أحمد الهسي، والذي يتلقى العلاج في مشافي الاحتلال نتيجة إصابته بالرصاص في قدمه.

وقال مدير المركز الباحث رياض الأشقر، إن الاحتلال واصل خلال شهر أكتوبر 2022 استهداف الأطفال بالاعتقال، والحبس المنزلي، وفرض الغرامات المالية، واعتقل 76 قاصرًا، و22 سيدة وفتاة، منهم 18 من مدينة القدس المحتلة.

وأشار إلى أن حالات الاعتقال في القدس وصلت لأكثر من 290 حالة، بينهم 41 طفلًا، و18 امرأة وفتاة، تركزت بواقع 110 اعتقال في المسجد الأقصى ومحيطه والشوارع القريبة، تلاها بلدات شعفاط والعيسوية وسلوان.

وخلال أكتوبر 2022، أصدرت محاكم الاحتلال 11 أمرًا بالاعتقال الإداري لأسرى مقدسيين، و48 أمر إبعاد منها 28 عن المسجد الأقصى، طالت 6 نساء، و5 أوامر إبعاد عن مدينة القدس، كما أصدرت 29 أمرًا بالحبس المنزلي بحق مقدسيين.

وبين الأشقر أن عدد شهداء الحركة الأسيرة ارتفع، ليصل إلى 231 شهيدًا، بارتقاء الأسير محمد ماهر تركمان من جنين نتيجة تعرضه لإطلاق نار حين اعتقاله، وإصابته بجراح خطرة، وعدم تقديم رعاية طبية حقيقة وإهمال علاجه،

خلال وجوده في المستشفى.
ولفت إلى أن الأسيرات الفلسطينيات في سجن "الدامون" تعرضن خلال أكتوبر 2022 إلى عقوبات متعددة، منها منع التواصل مع أهاليهم عبر الهواتف العمومية، وذلك بعد أن خاضت الأسيرات خطوات احتجاجية بإرجاع وجبات الطعام وإغلاق الأقسام تضامنًا مع زميلتهن الأسيرة أزهار عساف.

— — — — — —

اعتقالات إسرائيلية واسعة بالضفة

شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ 3 نوفمبر 2022، حملة اعتقالات واسعة خلال عمليات اقتحامات ودهم في الضفة الغربية، اندلعت خلالها مواجهات.

ففي نابلس، اعتقلت قوات الاحتلال محمد فطوم، وخالد علاء الطويل من شارع المريج في المدينة، وصمصام العطعوط من الجبل الشمالي، ومحمد جوري في شارع تل بعد اقتحام منزله واندلعت مواجهات بين الشبان وقوات الاحتلال في محيط شارع المريج غرب نابلس.

وفي جنين، اعتقلت قوات الاحتلال الشابين نور مشارقة وأدهم عمور قرب مفرق كفيرت قضاء جنين، بالإضافة إلى الشاب طارق الزغبي.
واقتحمت قوات الاحتلال عدة بلدات في رام الله، واعتقلت اعتقل المحررين عهد الريماوي، من بيت ريما، ورامي حمدان، إلى جانب الطفل عبد الرحمن الحاج من بيت سيرا، وعاطف النعسان من بلدة المغير.

وفي مخيم الفوار جنوب الخليل، اعتقل الحاج خليل العزة، وثلاثة من أبنائه هم: محمد، عزة، وعلاء، وثلاثة أشقاء آخرين هم، حسن، ومحمد، وإسماعيل العزة.

كما اقتحمت قوات الاحتلال منزل الأسير المحرر بسام مسلماني في طوباس، وفتشته وعبثت بمحتوياته، اندلعت خلالها مواجهات عنيفة بين الشبان وقوات الاحتلال خلال اقتحام المدينة.

وطالت الاعتقالات المواطن خالد عقل مصطفى (40 عاما) بعد مداهمة منزله في مخيم عايدة شمال بيت لحم. وأغلقت قوات الاحتلال محيط مدرسة ذكور بيت لحم الثانوية الواقعة على مدخل المخيم.
وتشن قوات الاحتلال حملات اعتقالات ومداهمة شبه يومية في مدن وقرى الضفة الغربية، وتطال الاعتقالات النساء والشيوخ الأطفال.

1800 أمر اعتقال إداري منذ مطلع 2022

أصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي 1800 أمر اعتقال إداري بحق عدد من الأسرى، منذ مطلع العام الجاري 2022.

وقال مركز فلسطين لدراسات الأسرى في بيان له بتاريخ 6 نوفمبر 2022، إن من بين تلك الأوامر 997 قرار تجديد اعتقال إداري لفترات أخرى تمتد ما بين شهرين إلى 6 أشهر، ووصلت إلى 5 مرات لبعض الأسرى.

وبين "مركز فلسطين" أن 799 قرارًا إداريًّا صدر بحق أسرى للمرة الأولى، غالبيتهم أسرى محررون أعيد اعتقالهم مرة أخرى.

وأكد أن أعداد الأسرى الإداريين ارتفعت تباعًا بشكل ملحوظ على إثر تصاعد تحويل الأسرى للاعتقال الإداري، حيث وصلت الأعداد لـ 800 أسير، منهم 4 من نواب المجلس التشريعي، وأسيرتان هما "بشرى الطويل وشروق محمد البدن" إضافة إلى أربعة قاصرين.

والاعتقال الإداري هو اعتقال بدون تهمة محددة وبدون محاكمة، يُنفذه الاحتلال بحق مختلف فئات وأطياف الشعب الفلسطيني لزج أكبر عدد ممكن من المواطنين داخل السجون والمعتقلات، متذرعًا بما يسمى "بالملف والأدلة السرية"، بحيث لا يُسمح للمعتقل ومحاميه الاطلاع عليها.

تفاقم معاناة الأسرى بالشتاء لانتهاكات الاحتلال المتزايدة

تتزايد انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي بحق الأسرى الفلسطينيين خلال هذه الأيام، وتحديداً مع دخول موسم الشتاء، والعراقيل التي تفرضها إدارة سجون الاحتلال ضد الأسرى، وحرمانهم من أبسط حقوقهم.

وقالت الناطقة باسم مركز فلسطين لدراسات الأسرى أمينة الطويل: إنَّ "الاحتلال يحاول استغلال أي ظروف، من أجل التنكيل والتضييق على الأسرى".

وأضافت أمينة الطويل، في تصريح صحفي، أن "معاناة الأسرى في سجون الاحتلال تزداد خلال موسم الشتاء؛ بسبب منع إدخال الملابس والأغطية الشتوية".

وتابعت: "الاحتلال يقطع المياه الساخنة والكهرباء عن الأسرى في سجونه؛ للتنغيص عليهم في فصل الشتاء".

وشددت الطويل على أن انتهاكات الاحتلال تتزايد بحق الأسرى في فصل الشتاء كثيرًا، منبّهة إلى أنَّ الأسرى يتضامنون مع بعضهم بعضًا للتغلب على هذه المعاناة في فصل الشتاء.

وكان المتطرف "ايتمار بن غفير" مرشح اليمين المتطرف لوزارة داخلية الكيان الصهيوني هدد الأسرى بإجراءاتٍ استثنائية، تمس جوهر حياتهم وتفاصيلها اليومية.

وأكدت لجنة الطوارئ الوطنية العليا للحركة الوطنية الأسيرة أن "كل من يظن أنه يستطيع أن يمس بأيٍّ حقٍّ من حقوق الشعب الفلسطيني وينتظر أن نقف مكتوفي الأيدي فهو واهم، وسيرى منا فعلًا يغير الواقع داخل السجون وخارجها، وسنجعل الميدان يريكم لهيب ردودنا داخل السجون، وبالتأكيد امتداد المعركة إلى خارج السجون في كل ساحات الوطن".

ظروف صحية مقلقة يقاسيها الأسيران صوفان وعمر في "عسقلان"

يقاسي الأسيران موسى صوفان وإياد عمر ظروفاً صحية مقلقة داخل معتقل "عسقلان"؛ فعيادة هذا المعتقل تفتقر إلى أدنى المقومات الطبية، ولا تصلح كمكان لمعاينة وتشخيص الأمراض، وفي كثير من الأحيان يرتكب الأطباء أو العاملون فيها "أخطاء طبية" بحق الأسرى؛ ما يفاقم من حالاتهم بدلاً من علاجها الصحيح.

وأوضحت هيئة شؤون الأسرى والمحررين في هذا السياق، تفاصيل الوضع الصحي للأسير موسى صوفان (47 عاماً) من مدينة طولكرم والذي يتراجع يوماً بعد آخر، مشيرة إلى أنه بعد اكتشاف إصابته بورم في الرئة دون تحديد طبيعته، قرر أطباء الاحتلال منحه ما يسمى بالعلاج البيولوجي، وهو عبارة عن ثلاث حقن يجب أن يتلقاها في كل شهر.

وأضافت أنَّ الأسير صوفان فقد الكثير من وزنه مع بدء تلقيه هذا النوع من العلاج، ويعاني من آلام حادة طوال الوقت في صدره ويديه ورجليه، ويُمنح 10 أنواع من الأدوية مسكنات للآلام وأدوية أخرى.

وأكدت الهيئة، نقلاً عن الأسير صوفان، أن إدارة عسقلان تتعمد إهمال حالته إهمالا صريحا ومقصودا، كحال غيره من الأسرى المرضى المحتجزين بعسقلان، فخلال المدّة الماضية تجاهلت عيادة السجن مواعيد منحه الحقن بموعدها، ونتاجاً لذلك أُجّل إجراء الفحوصات الطبية اللازمة له والصور الطبقية، والتي حُددت في وقت سابق لتحديد ماهية الورم الذي يعاني منه ولمعرفة مدى استجابة جسده للحقن التي يتلقاها.

ولا بد من الإشارة إلى أنّ الأسير صوفان والمعتقل منذ عام 2003 ومحكوم بالسجن مدى الحياة، يعاني منذ عام 2017 من مشاكل بالرئة، عدا عن معاناته من ديسكات بالرقبة والعمود الفقري بالإضافة إلى جرثومة البحر الأبيض المتوسط التي يشتكي منها منذ وقت طويل، وإدارة سجون الاحتلال أهملت حالته جديًّا، وتقاعست عن علاجه ما أدى إلى تدهور وضعه.

وفيما يتعلق بالأسير إياد عمر من مخيم جنين، فقد بيَّن تقرير الهيئة أن الأسير ما يزال يقاطع عيادة المعتقل، ويرفض أخذ علاجه منذ ثلاثة أشهر؛ للمطالبة بنقله إلى معتقل آخر.

ووفقاً لإفادته، فقد زوّده أحد الأطباء بعسقلان بدواء "خطأ" لا يلائم حالته الصحية، ما أدى إلى تدهور وضعه، مع العلم بأن الأسير عمر يشتكي من إصابته بأورام، ووضعه يستدعي الرعاية الجدية دون ارتكاب "أخطاء".

— — — — — —

تصعيد لأسرى عوفر رفضا للاعتداءات.. وخطر يتهدد حياة الأسير مناصرة

بدأ الأسرى الفلسطينيون في سجن عوفر خطوات احتجاجية؛ رفضا لاعتداء قوات الاحتلال على ثلاثة معتقلين داخل قاعة انتظار محكمة عوفر. وقرر الأسرى عدم الدخول إلى غرفهم إلا بعد إعادة الأسرى المعتدى عليهم، إلى جانب إغلاق الأقسام بتاريخ 9 نوفمبر 2022، وعدم النزول للمحاكم.

وتأتي هذه الخطوات التصعيدية من الأسرى بعد اعتداء قوات الاحتلال بوحشية على ثلاثة أسرى، داخل قاعة انتظار محكمة عوفر ونقلهم للعزل الانفرادي.

وذكر نادي الأسير أن السجانين اعتدوا على مجموعة من الأسرى الفلسطينيين داخل غرف الانتظار في محكمة "عوفر" العسكرية الإسرائيلية، كما أقدموا على رشهم بالغاز.

وتواصل قوات الاحتلال انتهاكاتها بحق الأسرى، وتحرمهم من أبسط حقوقهم داخل السجون، وتفرض عليهم سياسات عقابية منها العزل الانفرادي وبحسب نادي الأسير، فإن مجموعة من السجانين، رشّوا المعتقلين بالغاز.

وأشار النادي إلى أن الأسرى في سجن "عوفر" ومن جميع الفصائل قرروا اتخاذ مجموعة من الخطوات الاحتجاجية؛ رفضًا للاعتداء على المعتقلين.

وأوضح أن الخطوات تتمثل بالامتناع عن الخروج إلى المحاكم غدًا، وأن أي اعتداء سيتعرضون له سيكون الرد عليه بالمثل، كما قرروا عدم الدخول إلى غرفهم إلا إذا أعيد المعتقلون الذين تعرضوا للاعتداء إلى غرفهم، وذلك بعد أن نقلوا إلى العزل بعد الاعتداء عليهم.

وفي السياق، قال نادي الأسير، بتاريخ 8 نوفمبر 2022: "إن محاميه خالد زبارقة تمكن من زيارة الأسير أحمد مناصرة في عزل سجن "عسقلان"، وأكد أنه يواجه مخاطر مضاعفة على حياته مقارنة مع المدّة الماضية".

ولفت زبارقة إلى أنّه من المفترض أنّ تعطي المحكمة العليا للاحتلال اليوم ردًّا على الاستئناف المشترك المقدم بشأن إلغاء تصنيف ملفه "ملف إرهاب".

يذكر أنّه من المفترض أن ينتهي أمر عزله نهاية شهر نوفمبر 2022، علمًا أنه معزول انفراديًّا منذ عامٍ، ويعاني من أوضاع صحية ونفسية صعبة.

من جانبه، أكد نادي الأسير، بتاريخ 8 نوفمبر 2022، أن "الأسيرة شروق البدن (28 عاماً) من بلدة تقوع/بيت لحم، تواجه جريمة الاعتقال الإداريّ منذ عام 2019".

وأوضح النادي أن الأسيرة البدن تعرضت للاعتقال لأول مرة في الـ15 من يونيو 2019، وأمضت عاماً رهن الاعتقال الإداريّ، وأُعيد اعتقالها في سبتمبر 2020، وأمضت 8 أشهر كذلك، وأُفرج عنها في مايو 2021، ثم أُعيد اعتقالها في الثامن من ديسمبر 2021.

ولفت إلى أن مخابرات الاحتلال جددت الاعتقال الإداريّ للأسيرة البدن قبل أيام، بعد أن كان من المتوقع الإفراج عنها في هذا الشهر. يذكر أن الأسيرة البدن أم لطفلة، وترسف اليوم في سجن "الدامون" إلى جانب 33 أسيرة فلسطينية منهن ثلاث معتقلات إداريّاً وهنّ: بشرى الطويل، وشروق البدن، ورغد الفني. كما أفادت هيئة شؤون الأسرى والمحررين، بتاريخ 8 نوفمبر 2022، أن محكمة الاحتلال قد مددت توقيف الأسير المصاب نيشان الزبن من بلدة المزرعة الشرقية، شمال شرق مدينة رام الله، 8 أيام لاستكمال التحقيق. وأوضحت الهيئة، ونقلاً عن محاميها، أن جلسة المحكمة عقدت غيابيًّا دون الأسير الجريح الزبن؛ لأن حالته الصحية لا تسمح بنقله من المستشفى إلى المحكمة وأشارت إلى أن الأسير نيشان كان قد أصيب برصاص جيش الاحتلال في صدره ورجليه.

— — — — — —

الاحتلال يمدد "الإداري" للصحفي محمد عصيدة للمرة الخامسة

مددت محكمة الاحتلال العسكرية في سالم، بتاريخ 7 نوفمبر 2022، الاعتقال الإداري بحق الصحفي محمد عصيدة من بلدة تل قضاء نابلس، للمرة الخامسة توالياً، ملغية قرارًا جوهريًّا سابقًا بعدم التمديد.

وأفادت نهيل عصيدة، زوجة الصحفي محمد عصيدة، أن الاحتلال وعبر محكمة عسكرية ظالمة جدد للمرة الخامسة الاعتقال الإداري بحق زوجها لأربعة أشهر أخرى. وأوضحت عصيدة أن زوجها كان من المفترض الإفراج عنه بعد أيام، بعد غياب في اعتقاله الأخير لـ 18 شهرا، في ظل وجود قرار جوهري بعدم التمديد. وقالت: "لم يرق لهذا المحتل أن يرى البسمة على أطفالي الذين لطالما انتظروا والدهم لسنوات وسنوات، الذين حرموا من وجود والدهم إلى جانبهم في كل مناسباتهم وأوقات فرحهم حتى ولادتهم". وأضافت: "هذا التمديد جاء بعدما جهّزوا أنفسهم واستعدوا لاستقبال والدهم الذي غاب عنهم ثمانية عشر شهرا، وقد أعطي قرارا بعدم التمديد". وأشارت إلى أن أطفالها لم يدركوا بعد أن هناك حاقدا كاذبا غيّب والدهم خلف قضبان خبيثة لعينة، ألغى قرار الجوهري وأعاد تمديده للمرة الخامسة حتى يغيب عنهم اثنين وعشرين شهرا. وتساءلت: "هل ستكون الأخيرة أم

سيواصل هذا المحتل حقده وبطشه؟!".

وفي الثاني عشر من مايو 2021 اعتقل الاحتلال الصحفي عصيدة، وحوله الاحتلال فورا للاعتقال الإداري؛ دون تهمة ولا محاكمة، وفي 7/6/2021 اقتحمت قوات الاحتلال منزله، وفتشته، وخربت محتوياته. وبعد انتهاء المدة المقررة لذلك الاعتقال مدد الاحتلال من جديد اعتقاله الإداري لأربعة أشهر قابلة للتجديد، قبل أيام من عيد الأضحى حيث كانت العائلة تستعد لاستقباله، ليتم بذلك 22 عيدا بعيدا عن العائلة.

ظلم وحرمان

ولفتت عصيدة إلى أن زوجها حرم من المشاركة في العديد من المناسبات العائلية والاجتماعية والأعياد التي تأتي، ويتمنى أطفاله أن يكون بينهم. وأوضحت أن لهما 5 أطفال، ثلاثة منهم رزق بهم محمد وهو في غياهب السجون، وليس آخرهم نجله "زيد" الذي رزق به قبل 9 أشهر وهو في السجن، ولم ير أحدهما الآخر حتى اللحظة. وبينت أن أطفاله "نمر ورهف وزيد" جاؤوا هذه الحياة وهو في السجن، وحرم من مشاركة زوجته طقوس الولادة وتجهيزاتها وأعباءها وفرحه بأولاده لحظة قدومهم لهذه الدنيا، ما أثر سلبًا عليها وعلى وضعها النفسي.

ونهشت الاعتقالات من حياة الأسير عصيدة قرابة 10 سنوات؛ معظمها في الاعتقال الإداري؛ بلا تهمة ولا محاكمة، في حين اعتقلته أجهزة السلطة قرابة العشر مرات.

ورغم الاعتقالات المتكررة، فقد استطاع الأسير محمد إنهاء دراسته للحصول على شهادة البكالوريوس في الصحافة والإعلام خلال عشر سنوات. ورغم هذه التحديات استطاع محمد أن يثبت نفسه، وأن يحوّل محنته إلى منحة؛ فحصل على شهادة الدراسات العليا في الدراسات الإسرائيلية من جامعة القدس، وتبقت له مناقشة رسالة الماجستير، وينتظر الإفراج ليكمل مشروع الرسالة.

— — — — — —

نحو 40 أسيرا يواجهون العزل الانفرادي بسجون الاحتلال

قال نادي الأسير، إن إدارة سجون الاحتلال تعزل انفراديًّا في سجونها نحو (40) أسيرًا، وهي النسبة الأعلى في أعداد المعزولين انفراديًّا منذ أكثر من 10 سنوات.

وأوضح نادي الأسير في بيان صحفي بتاريخ 14 نوفمبر 2022، أن أقدم الأسرى المعزولين هو الأسير محمد جبران خليل (39 عامًا) من المزرعة الغربية، وتجاوزت مجموع سنوات عزله أكثر من 15 عامًا، وهو محكوم بالسّجن مدى الحياة، ومعتقل منذ عام 2006.

وبيّن أنّ سياسة العزل الممنهجة، تتخذ مستويات في بنية السّجن، إلا أنّ أخطر هذه المستويات هو العزل الانفرادي الذي يُشكّل إحدى أقسى وأخطر أنواع الانتهاكات التي تُنفّذها إدارة السّجون، والتي تهدف من خلالها تصفية الأسير جسديًّا ونفسيًّا، من خلال احتجازه لفترات طويلة منفردًا، وعزله في زنازين لا تصلح للعيش الآدمي، (معتمة، وضيقة، وقذرة، ومتسخة، وتنبعث من جدرانها الرطوبة، فيها حمام أرضي قديم، وتنتشر فيها الحشرات).

وتابع نادي الأسير "خلال العزل يفقد الأسير شعوره بالزمن، ولا يسمح له بالخروج إلى "الفورة" إلى جانب رفاقه الأسرى، بل يخرج إلى ساحة السّجن "الفورة" وحيدًا".

إسرائيليات

إعلان الجزائر يؤكد مركزية القضية الفلسطينية

أكّد البيان الختامي للقمة العربية التي انعقدت في الجزائر مركزية القضية الفلسطينية، والدعم المطلق لحقوق الشعب الفلسطيني، ودعا لدعم تحقيق المصالحة الفلسطينية وضرورة توحيد جهود الدول العربية للتسريع في تحقيق هذا الهدف النبيل.

وشدد إعلان الجزائر على ضرورة مواصلة الجهود والمساعي الرامية لحماية مدينة القدس المحتلة ومقدساتها وطالب برفع الحصار الإسرائيلي عن قطاع غزة وإدانة استخدام القوة من السلطة القائمة بالاحتلال ضد الفلسطينيين، وجميع الممارسات الهمجية بما فيها الاغتيالات والاعتقالات التعسفية والمطالبة بالإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين، خاصة الأطفال والنساء والمرضى وكبار السن. وأكد تبني ودعم توجه دولة فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، ودعوة الدول التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين إلى القيام بذلك، مع ضرورة دعم الجهود والمساعي القانونية الفلسطينية الرامية إلى محاسبة الاحتلال الإسرائيلي على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي اقترفها ولا يزال في حق الشعب الفلسطيني وأشاد البيان بالجهود العربية المبذولة في سبيل توحيد الصف الفلسطيني والترحيب

بتوقيع الأشقاء الفلسطينيين على "إعلان الجزائر" المنبثق عن "مؤتمر لمّ الشمل من أجل تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية"، الذي انعقد بالجزائر بتاريخ 13-11 أكتوبر 2022، مع التأكيد على ضرورة توحيد جهود الدول العربية للتسريع في تحقيق هذا الهدف النبيل، لا سيما عبر مرافقة الأشقاء الفلسطينيين نحو تجسيد الخطوات المتفق عليها ضمن الإعلان المشار إليه.

كما دعا إلى العمل على تعزيز العمل العربي المشترك لحماية الأمن القومي العربي بمفهومه الشامل وبكل أبعاده، وشدد على رفض التدخلات الخارجية بجميع أشكالها في الشؤون الداخلية للدول العربية وأعلن وزير الخارجية السعودي استضافة بلاده القمة العربية المقبلة.

نائب كويتي: القضية الفلسطينية تجمع الشعوب وتذيب الفوارق

قال عضو الهيئة التنفيذية لرابطة برلمانيون لأجل القدس، والنائب في مجلس الأمة الكويتي، أسامة الشاهين إن القضية الفلسطينية تذيب جميع الفوارق السياسية والدينية والمذهبية بين الشعوب العربية والإسلامية والعالم، وهي مرجعية للشعوب العربية، وآخر الروابط التي تجمع الشعوب ببعضها.

وأشار الشاهين خلال مداخلته في ندوة نظمها المنتدى الفلسطيني في بريطانيا، إلى أنَّ الرابطة تعمل على دعم وإبراز المواقف الرافضة لأي نية لنقل السفارة البريطانية إلى القدس.

وأكد على أن الموقف البريطاني منحاز للاحتلال الإسرائيلي، ويجب العمل على محاولة تغييره، مبينًا أن هناك تقصيرًا عربيًّا في التأثير على عواصم صناعة القرار لصالح القضية الفلسطينية.

وشدد على ضرورة إيصال رسالة أن من يؤيد القضية الفلسطينية سيحظى بدعم الشعوب، على عكس الرواية التي تروج أن من يدعم فلسطين يخسر في الانتخابات، والتي يستخدمها اللوبي الداعم للاحتلال للتأثير في المرشحين في الانتخابات البرلمانية.

"يديعوت": إسرائيل ترفض التوقيع على اتفاق دولي لمنع ضرب المناطق السكنية

أفادت صحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية بأن إسرائيل رفضت التوقيع مع 80 دولة على اتفاق يشكل "علامة فارقة" لمنع ضرب المناطق السكنية، التي تودي بحياة المدنيين.

ووفق الصحيفة، فقد امتنعت إسرائيل، وكما هو متوقع، عن التوقيع على منع ضرب الأماكن السكنية، وهي التي دأبت على مهاجمة مناطق فلسطينية ولبنانية وسورية مأهولة مرات عدة. وتابعت: "80 دولة بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، قادت التوقيع في العاصمة الإيرلندية دبلن على اتفاقية دولية لتجنب قصف المناطق الحضرية، وهذه الاتفاقية الدولية هي نتاج مفاوضات استمرت أكثر من ثلاث سنوات، لكن بعض القوى العسكرية الكبرى في العالم، بما في ذلك إسرائيل وروسيا والصين والهند، وحتى أوكرانيا، لم توقع عليها".

وأضافت، أن "التوقيع على الاتفاقية يُلزم الموقعين على ضمان أن جيوشهم ستحد من استخدام المتفجرات في المناطق المأهولة بالسكان، أو تتجنبها، في حين أن استخدامها قد يتسبب أو يحتمل أن يلحق الضرر بالمدنيين والأعيان المدنية، وتسمح الصياغة للبلدان ببعض السلطة التقديرية، لذا فهي ليست حظرا تاما، أو معاهدة ملزمة، ومع ذلك فإن مجرد التوقيع على الاتفاقية، والنية من ورائها يشكلان علامة فارقة مهمة، رغم استمرار الكثير من العمل".

تجدر الإشارة إلى أنه تم إقناع الولايات المتحدة بالتوقيع على الاتفاقية، ما مهد الطريق لأعضاء الناتو الآخرين للقيام بذلك، من بينها: تركيا وألمانيا أيضا،

لكن الجهة المسؤولة الرئيسية عن هذه الجهود هي إيرلندا، التي دفعت إلى توقيع الاتفاقية، وقد بات من المفهوم سبب امتناع دولة الاحتلال على الاتفاقية، لأن جيشها يهاجم بشكل متكرر مناطق مدنية في قطاع غزة ولبنان أيضا.

واتهمت منظمات حقوقية دولية جيش الاحتلال بارتكاب مجازر دامية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، سواء في الضفة الغربية حين نفذت عملية السور الواقي في 2002، أو في قطاع غزة منذ انسحابه في 2005، حيث شرعت بتنفيذ اعتداءات عسكرية من حين إلى آخر، خلفت قرابة 4500 شهيد، وإصابة قرابة 25 ألف بسبب القصف العشوائي للمناطق المدنية وإزالة الأبراج السكنية مما شكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

مبعوث الصين الخاص للشرق الأوسط يؤكد موقف بلاده الداعم لحقوق الشعب الفلسطيني

أكد المبعوث الصيني الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط تشاى جيون، الموقف الصيني الثابت والداعم لحقوق الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، وفق قرارات الشرعية الدولية، وفي المحافل الدولية وقد جاء ذلك خلال اجتماع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، بتاريخ 10 نوفمبر 2022، مع تشاي جيون.

ونقل المبعوث الصيني تحيات الرئيس الصيني شي جين بينغ لنظيره الفلسطيني محمود عباس، مشيرا إلى حرص الصين على تمتين وتعزيز العلاقات الثنائية المميزة بين الصين وفلسطين، لما فيه مصلحة الشعبين الصديقين الفلسطيني والصيني.

وأكد المبعوث الصيني أهمية حضور الرئيس الفلسطيني محمود عباس في القمة العربية الصينية، التي ستنعقد في التاسع من ديسمبر المقبل في السعودية، لأهمية عقد لقاء بين الرئيسين الصيني والفلسطيني على هامش أعمال القمة.

بدوره، رحب الرئيس أبو مازن بالمبعوث الصيني، محملا إياه تحياته واحترامه الشديدين للرئيس شي جين بينغ وللشعب الصيني الصديق، مؤكدا العلاقات التاريخية الصلبة والقوية التي تربط فلسطين والصين على مختلف الصعد.

وأطلع أبو مازن المسؤول الصيني على آخر مستجدات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، وما يتعرض له الشعب الفلسطيني من مخاطر حقيقية جراء ممارسات الحكومة الإسرائيلية وإصرارها على التنكر لحقوق الشعب الفلسطيني التي أقرتها الشرعية الدولية.

وأكد الرئيس الفلسطيني ضرورة وقف الإجراءات أحادية الجانب التي تقوض حل الدولتين المدعوم دوليا، والبدء بمسار سياسي ينهي الاحتلال الإسرائيلي لأرض دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية على حدود عام 1967، وفق قرارات الشرعية الدولية.

وشكر أبو مازن الصين على موقفها الثابت في دعم فلسطين سياسيا

المبعوث الصيني في الشرق الأوسط تشاي جيون ومحمود عباس

واقتصاديا، معربا عن ثقة القيادة الفلسطينية بالدعم الصيني لحصول دولة فلسطين على العضوية الكاملة في مجلس الأمن الدولي، وعقد مؤتمر دولي للسلام قائم على الشرعية الدولية، مشيرا إلى الدور الهام والمحوري الذي يمكن أن تلعبه الصين في دعم جهود صنع السلام.
حضر اللقاء عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية زياد أبو عمرو، ووزير الإعلام نبيل أبو ردينة، ومستشار الرئيس الدبلوماسي مجدي الخالدي.

مجلس حقوق الإنسان يحقق بانتهاكات الاحتلال في فلسطين

بدأت لجنة التحقيق بشأن الأراضي الفلسطينية المحتلة التابعة لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة جلسات استماع في جنيف؛ للتحقيق في انتهاكات إسرائيلية للقانون الإنساني الدولي في الأراضي المحتلة بما فيها القدس.

وتركز الجلسات على أوامر إغلاق الاحتلال عددا من المنظمات الحقوقية الفلسطينية في أغسطس 2022 وتصنيفها منظمات إرهابية، والظروف التي أحاطت بحادث اغتيال الصحفية في قناة الجزيرة شيرين أبو عاقله في مايو 2022.
وتعتزم لجنة التحقيق المستقلة -التي شكلها العام الماضي مجلس حقوق الإنسان، وهو أعلى هيئة لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة- عقد جلسات استماع على مدار 5 أيام تقول إنها ستكون محايدة.
وتمّت دعوة عدد من الضحايا والشهود ومنظمات المجتمع المدني وممثلين قانونيين لتقديم شهاداتهم ذات الصلة أمام اللجنة وفي اليوم الأول من الجلسات ادلي 3 ممثلين عن منظمات غير حكومية فلسطينية فُرض عليها الإغلاق بشهاداتهم.

وقال مدير مؤسسة الحق الفلسطينية شعوان جبارين: إن الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان الممارسة في حق الفلسطينيين ليست حوادث معزولة، بل هي سياسة رسمية ممنهجة.

وخلال جلسات استماع عقدتها لجنة التحقيق الأممية بشأن الأراضي الفلسطينية المحتلة في جنيف، أوضح جبارين أن النظام القضائي خاضع لسلطة الاحتلال الإسرائيلي، وأن القوانين تصبح مشلولة عندما يتعلق الأمر بحق الفلسطينيين.

وقال: إن عدَّ مؤسسة الحق منظمة إرهابية قرار سياسي، وإنه رصاصة الاحتلال الأخيرة لإسكاتها.
وأضاف خلال جلسة الاستماع: إن منظمته صُنفت "إرهابية" بعد حملة تشويه استمرت لسنوات، كما أكد تعرضه هو وزملاؤه لتهديدات بالقتل.
وشبّه الإجراء الذي اتخذته إسرائيل بـ"الإعدام"، لكنه أكد "لن نتوقف. نعم، يمكنهم احتجازنا، يمكنهم اعتقالنا، يمكنهم وضعنا في السجن، يمكنهم قتلنا... لكن لا يمكنهم تغيير قناعاتنا... سنواصل النضال ضد ثقافة وسياسة الإفلات من العقاب".
من جانبها، قالت رئيسة اللجنة نافي بيلاي، المفوضة السامية السابقة لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، عن طريق الفيديو: "في إطار هذا الإجراء، لا نستخلص أي استنتاجات ولا نصدر أي أحكام".
وفي تقرير نشر في يونيو 2022، خلصت اللجنة إلى أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والتمييز ضد السكان الفلسطينيين من "الأسباب الرئيسة" للتوتر وعدم الاستقرار المزمن.
وأغلق الاحتلال ستّ منظمات غير حكومية ينشط بعضها في الدفاع عن حقوق الإنسان والأسرى، وهو قرار أثار استياء دوليا شديدا.

اعتقالات واعتداءات لقوات الاحتلال والمستوطنين في الضفة وغزة

على امتداد الجغرافيا الفلسطينية، تجددت بتاريخ 23 نوفمبر 2022 اعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلي وقطعان مستوطنيه على المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم، وبأشكال متعددة. فشمال البيرة، اعتدى مستوطنون، على مركبات مواطنين على حاجز المحكمة قرب مستوطنة "بيت إيل" المقامة عنوة على أراضي المواطنين شمال المدينة.

ووفق شهود؛ فإن المستوطنين حطموا زجاج عدد من المركبات المارة، قبل أن يغلقوا الحاجز تمامًا، ويمنعوا التنقل من خلاله ما تسبب في إعاقة عشرات المركبات وأحرق مستوطنون، بتاريخ 23 نوفمبر 2022، مركبة وهاجموا منزلا، في قرية بورين جنوب نابلس. وقالت مسؤول ملف الاستيطان شمال الضفة الغربية غسان دغلس إن مجموعة من مستوطنين من مستوطنة "يتسهار" هاجموا منزل أم أيمن صوفان، جنوب بورين، وحطموا نوافذه، وأحرقوا مركبة لنجلها مصعب عطا الله صوفان وأوضح أن المستوطنين حاولوا إحراق المنزل، وهب الأهالي لصد الهجوم كما هاجم مستوطنون بتاريخ 23 نوفمبر 2022 منازل المواطنين، جنوب بيت لحم. وأفاد مصدر أمني بأن عصابات المستوطنين هاجمت منازل المواطنين في خربة بيت اسكاريا وسط التجمع الاستيطاني في مستوطنة "عصيون" الجاثمة على أراضي المواطنين جنوب المدينة.

اعتقالات في الخليل والقدس

وفي الخليل، اعتقلت قوات الاحتلال الفتى منتصر رائد أبو ارميلة بعد الاعتداء عليه بالضرب، بمنطقة "الكرنتينا" جنوبًا. وفي القدس المحتلة، اعتقلت قوات الاحتلال الشاب أمير حازم الصياد، بعد عملية دهم في بلدة الطور. كما اقتحمت قوات الاحتلال قرية بيت إكسا شمال غرب القدس المحتلة، وشرعت في تفتيش منازل فيها، واعتدت على سكانها. وأفاد شهود عيان، أن قوات الاحتلال اقتحمت عددا

من المنازل في القرية وفتشتها، واعتدت على ساكنيها منهم الصحفي في تلفزيون فلسطين أحمد حبابة، بالتزامن مع إغلاق القرية والتنكيل بسكانها بتاريخ 23 نوفمبر 2022.

الأبقار هدف للاحتلال

وفي الأغوار الشمالية، استولت طواقم ما يسمى بـ"الطبيعة"، وتتبع سلطات الاحتلال، على عدد من الأبقار في منطقة "أم العُبُر". وأفاد الناشط الحقوقي عارف دراغمة، أن ما تسمى بالطبيعة، استولت على 12 بقرة للمواطن هزاع مساعيد، وإخوته، قرب مساكنهم، في منطقة "أم العُبُر" بالأغوار الشمالية.

تخطيط لأراض مستولى عليها

وفي سلفيت، أفادت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، بأن سلطات الاحتلال الإسرائيلي، أصدرت بتاريخ 23 نوفمبر 2022 إذن تخطيط لمساحات من الأراضي قرب سلفيت، استولت عليها بإعلانها "أراضي دولة". وذكرت الهيئة، في بيان صحفي، أن ما تسمى بالإدارة المدنية منحت أذونات تخطيط واستخدام لأراض من قريتي بديا وكفر الديك في محافظة سلفيت، تبلغ مساحتها أكثر من 360 دونما، كانت استولت عليها بإعلانها "أراضي دولة" في العام 1984. وجاء في البيان للهيئة، أن هذا الإجراء يعكس توجه سلطات الاحتلال لشرعنة البؤرة الاستيطانية "تل شحريت" المقامة في تلك المنطقة. ومنحت "الإدارة المدنية" بتاريخ 16 نوفمبر 2022 إذنا مماثلاً لـ320 دونماً، تقع ضمن أراضي قرى الخضر ونحالين وأرطاس في محافظة بيت لحم، لضمها لمستوطنات "دنيال" و"اليعازار" و"إفرات"، علماً أن تلك المساحات أعلنت كـ"أراضي دولة" عام 2014. ومنتصف شهر نوفمبر 2022، حولت سلطات الاحتلال ما يقرب من 616 دونماً من أراضي قرى قريوت واللبن والساوية في محافظة نابلس، من أجل تعديل مناطق نفوذ مستوطنة "عيلي" الجاثمة على أراضي المواطنين هناك. وأكدت هيئة شؤون الجدار والاستيطان، أن هذه الإجراءات تؤكد توغل كيان الاحتلال في مشروعها الاستيطاني، الهادف إلى السيطرة على الأرض الفلسطينية، وأن كل ما تفعله على الأرض تحت مسميات قانونية وإدارية ما هو إلا تمهيد لسلب هذه الأراضي لأغراض الاستيطان. وقال رئيس الهيئة مؤيد شعبان: إن هذا الإجراء يهدف إلى السيطرة على الأرض ومنع الفلسطينيين من استخدام هذه الأراضي، وأضاف أن سلطات الاحتلال تحوّل لاحقاً الأراضي التي أعلنتها كأراضي دولة لمصلحة المشروع الاستيطاني. وبيّن شعبان أن الاحتلال ومن خلال ما تعرف بالإدارة المدنية، منح 3 أذونات تخطيط على مساحات تقدر بـ1300 دونم من أراضي الضفة الغربية، ويسعى لشرعنة بؤر استيطانية أقيمت على أراضي المواطنين، أو بتحويل ما تستولي عليه من مساحات لمصلحة توسيع مناطق نفوذ مستوطنات قائمة.

استهداف قوارب الصيادين بغزة

وفي قطاع غزة، أطلقت زوارق بحرية الاحتلال نيران رشاشاتها الثقيلة وقنابل الغاز المسيل للدموع تجاه مراكب الصيادين جنوب قطاع غزة. وأفادت لجان الصيادين أن جنود الاحتلال الإسرائيلي المتمركزين داخل الزوارق الحربية الجاثمة في بحر محافظة رفح جنوباً فتحوا عشوائيا وبعنف نيران رشاشاتهم الثقيلة، وأطلقوا قنابل الغاز السام تجاه مراكب الصيادين العاملة في بحر المحافظة. يذكر أن زوارق الاحتلال تتعمد يومياً إطلاق النار والغاز تجاه الصيادين وتحرمهم من الحصول على لقمة عيشهم بأمن وسلام.

نحو 1200 اعتداء للاحتلال ومستوطنيه بأكتوبر 2022

نفذت سلطات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون خلال شهر أكتوبر 2022 حوالي 1197 اعتداءً وقالت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان إن هذه الاعتداءات تركزت في محافظة الخليل بـ224 عملية اعتداء، تليها محافظة نابلس بـ220 اعتداء، ثم محافظة رام الله بـ201 اعتداء، وهي المناطق المحاطة بمستعمرات تعد الأكثر تطرفا وشراسة وموطن جماعات "فتيان التلال" وتدفيع الثمن الإرهابية.

وقال رئيس الهيئة مؤيد شعبان: إن "عدد الاعتداءات التي نفذها المستوطنون بلغت رقما قياسيا في شهر أكتوبر 2022، بـ254 اعتداءً، مقارنة بالأشهر الماضية"، حيث تركزت في محافظة نابلس بـ 111 اعتداء، ومحافظة رام الله بـ50 اعتداء". وأوضح أن سلطات الاحتلال أصدرت 12 إخطارا، تراوحت بين إخطارات للهدم أو وقف البناء أو إخلاء منشآت فلسطينية بدعوى عدم الترخيص، تركزت معظمها في محافظتي قلقيلية وطوباس.
وأشار إلى أن عمليات الهدم التي نفذتها قوات الاحتلال بلغت 28 عملية هدم لـ43 منزلاً، ومنشأة تجارية، ومصدر رزق، وتركزت هذه العمليات في محافظة الخليل بهدم 22 منشأة برام الله بـ10 منشآت، والقدس بـ6 منشآت.
وتابع "يرصد التقرير تعرض ما مجموعه 1584 شجرة للضرر والاقتلاع على أيدي المستوطنين، كلها كانت من أشجار

الزيتون، وقد تركزت هذه العمليات في محافظات نابلس 950 شجرة، والخليل 408 شجرات، وطوباس 100 شجرة".
وأشار إلى أن سلطات الاحتلال استولت على ما مجموعه 616 دونماً من أراضي المواطنين من خلال تحويلها إلى مناطق نفوذ لمستوطنة "عيلي" القائمة على أراضي المواطنين في قرى الساوية واللبن وقريوت في محافظة نابلس.
وذكر أن هذه المساحة قد سبق الاستيلاء عليها بإعلانها أراضي دولة، والآن تحوَّل إلى مجالات التوسع الاستيطاني.
ونبّه إلى أن سلطات الاحتلال وفي شهر أكتوبر 2022 أودعت وصدّقت على 11 مخططا استعماريا جديدا من أجل توسعة داخل المستعمرات وتغيير مجالات استخدام أراضٍ داخل هذه المستعمرات.
من جهتها، أكّدت مؤسسة أوروبيون لأجل القدس، أن انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي شهدت تصاعدًا كبيرًا خلال شهر أكتوبر 2022، مقارنة بالشهر الذي سبقه، ما أدى إلى مقتل فلسطينيين وإصابة عشرات آخرين بجروح وحالات رضوض واختناق.
وأوضحت المؤسسة في تقريرها الشهري الذي يرصد انتهاكات الاحتلال في القدس، أن قوات الجيش الإسرائيلي اقترفت (1138) انتهاكات موزعة على (16) نمطا من انتهاكات حقوق الإنسان. وغالبية هذه الانتهاكات مركبة. وجاء في مقدمة هذه الانتهاكات الاقتحامات والمداهمات بنسبة 35.1 % يليها الاعتقالات بنسبة 25.2 %.
وأشارت إلى أنه برز في شهر أكتوبر 2022 سياسة العقاب الجماعي والحصار الذي فرضته قوات الاحتلال على مخيم شعفاط وعدة أحياء في مدينة القدس، بذريعة وقوع عملية إطلاق نار نفذها أحد سكان المخيم وقتل لاحقًا في تبادل إطلاق نار.
ورصد التقرير (93) حادث إطلاق نار واعتداء مباشر من قوات الاحتلال الإسرائيلي في أحياء القدس المحتلة، أدت إلى مقتل مواطنين وإصابة 19 آخرين، بجروح وأكثر من 180 بحالات اختناق جراء قمع قوات الاحتلال المواطنين، فضلا عن تعرض ما لا يقل عن 67 شخصًا للضرب والتنكيل.
ووثق التقرير تنفيذ قوات الاحتلال (399) عملية اقتحام لبلدات وأحياء القدس، اعتقلت خلالها 287 مواطنًا، منهم 18 امرأة و41 طفلا، واستدعت 17 آخرين وفرضت الحبس المنزلي على 25 شخصًا وكما وثق تنفيذ قوات الاحتلال (8) عملية هدم وتوزيع إخطارات، أسفرت عن هدم 7 منازل أو جزء منها.
وأشار إلى استمرار قوات الاحتلال في تكريس الاستيطان والتهويد، مؤكدًا رصد 6 قرارات في هذا الصدد، منها المصادقة على مخططات لبناء مئات الوحدات الاستيطانية، ومشروع تهويدي في منطقة ما يسمى جبل صهيون، وخضة لمضاعفة المستوطنين في حي الشيخ جراح، وتواصل الحفريات وطمس الملامح لمئذنة قلعة القدس التاريخية.
كما أشار التقرير إلى تسجيل زيادة وتيرة اقتحامات المستوطنين للمسجد الأقصى وساحاته بذريعة حلول الأعياد اليهودية. فخلال أكتوبر 2022 شارك 8531 مستوطنًا في اقتحام المسجد الأقصى، على مدار 22 يومًا. وخلال أيام عيد العرش بلغ عدد المستوطنين المقتحمين نحو (5094).
وشهدت الاقتحامات -حسب التقرير-

خلال اليومين صلواتٍ جماعية علنية، وأداء ما يعرف بـ "السجود الملحمي" أي الانبطاح الكامل على ثرى الأقصى مع ترديد صلاة الشماع، ورفع العلم الصهيوني في الأقصى.

ووثق التقرير إصدار الاحتلال (48) قرارا بالإبعاد، عن المسجد الأقصى وأحياء القدس، منها 28 عن المسجد الأقصى المبارك وخضعت 6 نساء لهذه العقوبة، كما صدرت 4 أوامر إبعاد عن مدينة القدس.

كما وثق 23 اعتداءً نفذها المستوطنون ضد المواطنين في القدس المحتلة أسفرت عن إصابة العديد من المواطنين وخلال شهر أكتوبر 2022 رصد التقرير، 99 حاجزًا ثابتا وفجائيا، و16 عملية إغلاق لشوارع.

وحذرت المؤسسة من التداعيات الخطيرة للسياسة الإسرائيلية التصعيدية في القدس عمومًا وضد المسجد الأقصى خصوصًا، ودعت المجتمع الدولي إلى تحرك سريع للضغط على إسرائيل، لوقف اعتداءاتها والتراجع عن محاولتها تغيير الأمر الواقع في المسجد الأقصى، والتراجع عن سياسة الاستيلاء على المنازل والعقارات الفلسطينية وتنفيذ خطط التهجير القسري، ووضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تقترفها سلطات الاحتلال.

عدوان الاحتلال في الخليل.. إصابة شاب وإغلاق مقر شباب ضد الاستيطان

أصيب شاب بتاريخ 2 نوفمبر 2022 برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي، في الخليل، جنوب الضفة الغربية وأفاد مصدر محلي أن قوات الاحتلال أطلقت النار على مركبة فلسطينية على مفترق قرية خرسا، ما أدى لإصابة شاب بالرصاص في قدمه.

وذكر أن طواقم الإسعاف الفلسطيني وصلت إلى موقع إصابة الشاب قرب البرج العسكري حيث يحتجزه الاحتلال في الموقع.

في سياقٍ آخر، جددت قوات الاحتلال الإسرائيلي، بتاريخ 2 نوفمبر 2022، للمرة الثانية خلال يومين، الأمر العسكري الصادر بتاريخ 31 أكتوبر 2022، والقاضي بإغلاق مقر "تجمع شباب ضد الاستيطان" في البلدة القديمة من الخليل.

وأكدت مصادر محلية أن قوات الاحتلال اقتحمت "بيت الصمود- مقر تجمع شبان ضد الاستيطان" في البلدة القديمة من الخليل، وأبلغت القائمين على المقر بتجديد الأمر العسكري القاضي بإغلاق المقر، وذلك للمرة الثانية خلال يومين، حيث صدر الأمر بتاريخ 31 أكتوبر 2022، وجدد لمرتين، بحيث يجدد كل 24 ساعة.

وأشارت المصادر إلى أنها ليست المرة الأولى التي يتم فيها إغلاق "بيت الصمود- مقر تجمع شباب ضد الاستيطان"؛ حيث أغلقه الاحتلال قبل سبع سنوات، لكن النشطاء القائمين عليه، تمكنوا من خلال إطلاق حملة دولية من إعادة افتتاحه مجددًا.

من جانبٍ آخر، سلمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، بتاريخ 2 نوفمبر 2022،

عددا من المواطنين إخطارات بوقف البناء في بلدة عزون شرق قلقيلية.
وأفاد رئيس مجلس بلدي عزون أحمد عنايا أن سلطات الاحتلال سلمت إخطارات وقف بناء لـ 15 منزلا قيد الإنشاء في المنطقة الشمالية من البلدة، موضحا أن تسليم الإخطارات جاء بعد البدء بتجريف أراض بالقرب من المنطقة بتاريخ 1 نوفمبر 2022.

— — — — — —

الاحتلال يغلق مداخل قريتين في مسافر يطا

أغلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي، بتاريخ 5 نوفمبر 2022، مداخل قريتي جنبا والمركز وتجمعات بدوية في مسافر يطا جنوب الخليل، وعزلتها عن محيطها وأفادت مصادر محلية، أن قوات الاحتلال منعت المواطنين من الدخول إلى القريتين أو الخروج منهما، إلا عبر بوابات حديدية نصبتها في المنطقة.

وأضافت أن سلطات الاحتلال هددت الأهالي قبل عدة أيام، بالاحتجاز أو الاستيلاء على أي مركبة تتحرك في تلك المنطقة، وفرض غرامة مالية على سائقها ويعاني الأهالي في مسافر يطا، من خطر التهجير القسري الدائم لصالح المستوطنات المقامة على أراضيهم، ويتعرضون لانتهاكات شبه يومية من قوات الاحتلال والمستوطنين.
وخلال أكتوبر 2022، نفذت قوات الاحتلال والمستوطنون 1197 اعتداءً ضد الفلسطينيين بالضفة الغربية، تنوعت ما بين تخريب، واعتداء مباشر على المواطنين، وتجريف أراضٍ، واقتلاع أشجار، والاستيلاء على الممتلكات، وإغلاقات، وحواجز، وإصابات جسدية.

— — — — — —

"الشاباك" يقرّ بالتجسس على صحفيين عبر هواتفهم المحمولة

أقرّ جهاز الأمن العام "الإسرائيلي" (الشاباك) بأنه تجسس على صحافيين من خلال معطيات الاتصالات التي تحتفظ بها شركات الهواتف المحمولة ووفق ما نشره موقع سبسطية للشؤون الإسرائيلية، فإن الشاباك استخدم هذه المعطيات في تحقيقات في أحداث جنائية، وليس في تحقيقات أمنية فقط.

وجاء الكشف عن هذا الانتهاك في رد النيابة العامة الإسرائيلية على التماس قدمته جمعية "حقوق المواطن" في "إسرائيل" إلى المحكمة العليا وتُحفظ معطيات أجهزة الهواتف المحمولة في مخزون، تطلق عليه تسمية "الأداة"، وتشمل المعلومات فيه الأماكن التي كان فيها صحافي والمحادثات التي أجراها ومدتها وغير ذلك من معلومات.
وطالبت جمعية "حقوق المواطن" من خلال الالتماس بإلغاء بند في قانون الشاباك، يُلزم شركات الهواتف المحمولة الإسرائيلية بتسليم الشاباك معلومات حول أي محادثة أو رسالة جرت من خلال الهواتف.
وسن قانون الشاباك في 2002، بادعاء أنه يُنظم مهماته (جرائمه)، لكن هذه المهمات سرية بمعظمها ولا تخضع لرقابة عامة، وفق ما ذكرت صحيفة "هآرتس". وجاء في التماس جمعية "حقوق المواطن" أنه توجد عيوب دستورية في البند المذكور، بسبب انعدام الوضوح فيه حيال استهداف الخصوصية، وأن الصلاحيات التي يخولها هذا البند للشاباك تتجاوز ما هو مطلوب لاحتياجات أمن الدولة.
وشدد الالتماس على أن قانون الشاباك يخلو من آلية واضحة لحماية الذين يتمتعون بسرية مهنية، وخاصة الصحافيين؛ لأن قرارات رئيس الشاباك ورئيس الحكومة بموجب هذا البند لا تخضع لرقابة قضائية، ولأنه لا توجد في قانون الشاباك أنظمة مراقبة كافية.
ونظرت المحكمة العليا للاحتلال في الالتماس بهيئة مؤلفة من ثلاثة قضاة، في 25 أكتوبر 2022، وتقرر في نهاية الجلسة أن تبلغ النيابة المحكمة، خلال 90 يوما، بشأن تقديم مذكرة لتعديل قانون الشاباك التي يتوقع نشرها قريبا، كي يقدم الجمهور ملاحظات عليها، وبعد ذلك ستقرر المحكمة بشأن استمرار النظر في الالتماس.
وكان الشاباك والحكومة قد طالبا المحكمة العليا بواسطة النيابة العامة، في 20 أكتوبر 2022، برفض الالتماس.
وادعت النيابة في ردها أن معطيات الاتصالات الخليوية من أجل استخراج معلومات مخابراتية هي "وسيلة ضرورية لعمل الشاباك، واستخدامها عاد بفائدة

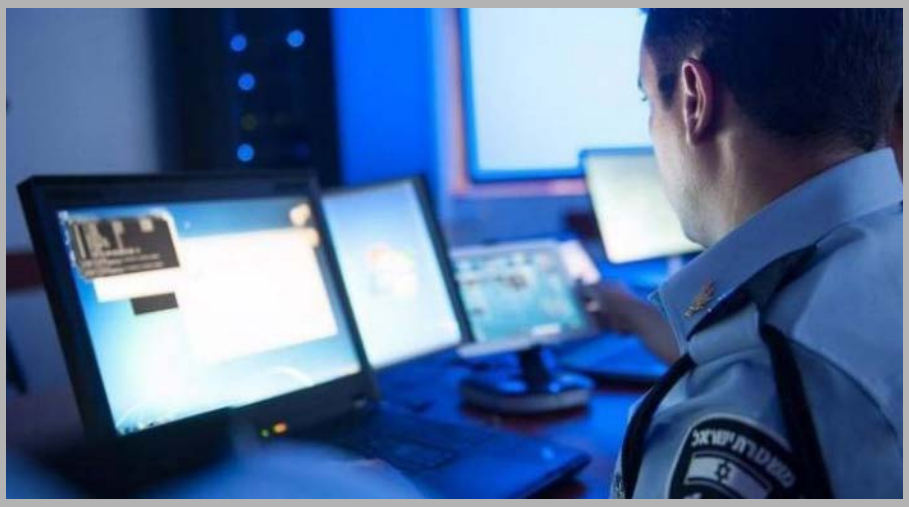

كبيرة للغاية من أجل إنقاذ حياة أشخاص.
وأشار مدير وحدة الحقوق المدنية في جمعية حقوق المواطن، المحامي غيل غان مور، إلى أن استخدام معطيات الهواتف الخليوية "يمكن أن يكشف بسهولة المصادر الصحافية لتقرير معين أحرج السلطات، حتى لو نشر في الماضي، وحتى لو أن الصحافي ومصدر معلوماته لم يتحدثا بالهاتف وإنما التقيا وحسب وهاتفاهما في حقيبتيهما"، وفق ما نقلت عنه الصحيفة.
وأضاف أن التجسس على صحافيين سنويا، يعني التجسس على عشرات الصحافيين خلال عشر سنوات، أو منذ سن قانون الشاباك قبل عشرين سنة.

حملة تطالب بإنهاء تغول منصات التواصل على حقوق الفلسطينيين

أطلقت الحملة الدولية لحماية المحتوى الفلسطيني، الأربعاء 9 نوفمبر 2022، الاتحاد الدولي للصحفيين على انتهاكات منصات التواصل الاجتماعي للمحتوى الفلسطيني، مطالبة بضرورة حماية حرية الرأي والتعبير للشعب الفلسطيني ومواجهة تغول منصات التواصل على حقوقه الرقمية.

جاء ذلك خلال رسالة وجهتها الحملة الدولية، لمدير السياسات والبرامج في العالم العربي والشرق الأوسط باتحاد الصحفيين الدوليين منير زعرور، استعرضت خلالها حملات التضييق على المحتوى الفلسطيني من خلال تقييد الوصول وإغلاق عدد من الصفحات على منصات شركة "ميتا" وباقي وسائل الإعلام الاجتماعي".
وأفاد مدير الحملة الدولية لحماية المحتوى الفلسطيني محمد ياسين، أن شركة "ميتا" وتويتر وإنستغرام وتيك توك حظرت منشورات وصفحات لممارسة أصحابها حقوقهم في التعبير عن الرأي ونشر منشورات مكتوبة أو صور وفيديوهات وتغريدات ترصد وتوثق وتدين انتهاكات وجرائم سلطات الاحتلال الإسرائيلي.
وأشار إلى توثيق مركز صدى شوسال ميديا أكثر من 990 انتهاكًا رقمياً بحق المحتوى الفلسطيني منذ بداية العام الحالي.
وقال: "إجراءات شركة ميتا تأتي في إطار استمرار تنفيذ سياسات تهدف لحجب ومحاربة المحتوى الفلسطيني، وما يؤكد ذلك إغلاق المئات من الصفحات التي يديرها نشطاء، أو منظمات حقوقية وإعلامية وشبابية معروفة بالنزاهة والشفافية ودورها في رصد وتوثيق ومتابعة وفضح الانتهاكات".
ونبّه ياسين إلى الإعلان عن اتفاقيات بين منصات الإعلام الاجتماعي ودولة الاحتلال الإسرائيلي لمحاصرة محاربة المحتوى الفلسطيني بذرائع مختلفة.
وتابع أن خوارزميات منصات التواصل تعمل على محاربة المحتوى الفلسطيني في كل ما يشير لجرائم الاحتلال أو يعبر عن وجهات النظر للأحزاب والمؤسسات الإعلامية والحقوقية ونشطاء الإعلام الاجتماعي الأمر الذي تسبب في وقف نشر المنشورات وإغلاق الحسابات وتقليل الوصول للصفحات الفلسطينية الفاعلة، في عملية مجحفة وغير قانونية وغير أخلاقية بحق المحتوى الفلسطيني".
وطالب بضمان توقف منصات التواصل الاجتماعي المختلفة عن انتهاك حرية الرأي والتعبير ووقف سياسة محاربة المحتوى الفلسطيني، وما يتولد عنها من إجراءات غير قانونية تنتهك بوضوح نص المادة 19 من الإعلان العالمي والعهد الدولي الخاص بحقوق الإنسان، داعياً لوضع حد للتحريض الإسرائيلي المعادي لمعايير حقوق الإنسان وحقوق الشعب الفلسطيني المكفولة بموجب قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وقواعد القانون الدولي.

تحريض إسرائيلي لاستهداف منظمات حقوق الإنسان بالداخل المحتل

وجه مشرعون صهاينة محسوبون على اليمين الصهيوني، تهديدات باستهداف منظمات حقوق الإنسان العاملة داخل فلسطين المحتلة عام 48، بعد تشكيل حكومة الاحتلال القادمة.

وقال زعيم حزب "الصهيونية الدينية" اليميني بتسلئيل سموطريتش: إن "منظمات حقوق الإنسان، تشكل تهديدًا وجوديًّا لإسرائيل، ويجب على الحكومة المقبلة التعامل معها".
وأضاف سموطريتش، في مؤتمر عقدته منظمة "حتى هنا" اليمينية المتطرفة في الكنيست (البرلمان) تحت عنوان "منظمات حقوق الإنسان التي تديرها حماس": إنه "يجب على الدولة العبرية مصادرة أموال تلك المنظمات، والعمل ضدها بوسائل قانونية وأمنية"، وفق زعمه.
ونظمت "حتى هنا" هذا المؤتمر، في أعقاب مسلسل حمل عنوان "مدسوسة" نشرته القناة 13 العبرية، حول منظمات حقوق الإنسان الأجنبية التي تنشط في الضفة الغربية والأراضي المحتلة عام 48 ويزعم التقرير أن شابة سويدية جندتها منظمة "حتى هنا" اليمينية، لجمع معلومات من داخل منظمات حقوق الإنسان العاملة في الضفة الغربية.
وبحسب سموطريتش: "بدأت أنشطة منظمات حقوق الإنسان صغيرة، واليوم نحن نفهم قوة تهديدها، تماما مثل التطرف القومي للعرب في إسرائيل (فلسطينيو الداخل)"، وفق زعمه. وحققت الأحزاب اليمينية والدينية الإسرائيلية، فوزا في انتخابات الكنيست التي جرت قبل أسبوعين، بحصولها على أغلبية تتيح لها تشكيل حكومة يمينية متطرفة.

"بن غفير ونتنياهو" يتفقان على تغيير قانون "إخلاء المستوطنات"

اتفق المكلف بتشكيل حكومة الاحتلال المقبلة، بنيامين نتنياهو، بتاريخ 16 نوفمبر 2022، مع رئيس حزب "القوة اليهودية" المتطرف ايتمار بن غفير، على تغيير قانون "إخلاء المستوطنات" بما يشمل السماح للمستوطنين بالعودة لمستوطنة "حوميش" قرب نابلس ويأتي الاتفاق بعد ربط "بن غفير" انضمامه للحكومة بشرط تعديل هذا القانون.

ويتيح الاتفاق العودة للمستوطنات في شمال الضفة بعد 17 عامًا من الانسحاب الصهيوني منها كجزء من خطة فك الارتباط التي نفذها رئيس حكومة الاحتلال الأسبق المجرم "آرييل شارون".

وذكرت القناة 13 العبرية، أن مستوطنة "حوميش" أخليت في إطار قانون الانفصال عن المستوطنات عام 2005 والذي شمل إخلاء مستوطنات قطاع غزة في ذلك الحين على يد "شارون" والذي شمل أيضًا إخلاء 4 مستوطنات شمال الضفة بما فيها "حوميش" شمال نابلس.

وقالت القناة، إنه وبعد 17 عامًا من الانسحاب من مستوطنات شمال الضفة الغربية، تم الاتفاق المبدئي بين "نتنياهو" و"بن غفير" على تغيير قانون الانفصال عن المستوطنات بما يسمح بعودة المستوطنين للمستوطنة المذكورة ووصفت القناة الاتفاق بـ "الدراماتيكي" والذي سيسمح بالإبقاء على المدرسة الدينية المتواجدة في المكان.

وتم إقرار قانون الانفصال عن المستوطنات في العام 2005 ويعرف

بقانون "إخـلاء وتعويض" وكان يهدف إلى تسوية خطة الانفصال، والتي شملت إخلاء مستـوطنات غزة قاطبة بالإضافة إلى 4 مستـوطنات شمال الضفة الغربية.

وبنـاءً على قـرار حكومـة الاحتلال في ذلـك الحيـن، فقد تـم إقـرار تعويضات مالية للمسـتوطنين الذين جرى إجلاؤهم.

وشـمل القانون إخلاء المسـتوطنين إلى مسـاكن مؤقتـة علـى حسـاب الدولـة، ومنحهـم تعويضـات مناسـبة حيث بادر شـارون في حينهـا إلى تمريـر القانون بدعم 59 عضو كنيست مقابل 49 ممتنعا.

وتعـدُّ خطـوة فتـح قانـون إخـلاء المستوطنات غير مسبوقة في حال أقرها نتنياهـو بعـد تشـكيل الحكومـة، والتي سـتفتح الباب أمام عودة المستوطنين إلى ثلاث مسـتوطنات أخرى شـمال الضفة وهـي "صانـور، غانيم وكاديـم" والتي أخليت بناءً على القانـون في نفس العام.

— — — — — —

مستوطنون يحرقون أشجار زيتون وينفذون اعتداءات شرق طولكرم

أحرق مستوطنون بتاريخ 21 نوفمبر 2022 أشجار زيتون، وخطوا شعارات عنصرية على جدران المنازل، وأعطبوا إطارات عدد من المركبات، في قرية رامين شرق طولكرم.

وذكر مواطنون من القرية، أنهم تفاجؤوا بشعارات عنصرية مكتوبة باللغة العبرية خطها مستوطنون على جدران منزلي سمير حمدان، ومحمد ظافر، على أطراف البلدة الشمالية.

وأضافوا أن المستوطنين أعطبوا إطارات مركبات للمواطنين فراس ظافر، ومؤيد حمد، ونائل حمد، وسمير حمدان، في الوقت الذي أشعلوا فيه النيران في عدد من أشجار الزيتون بأراضي المواطنين منال زيدان، وخالد برهم.

من جانبٍ آخر، أصيب عدد من المواطنين بالاختناق، بتاريخ 21 نوفمبر 2022، خلال مواجهات مع قوات الاحتلال في بلدة الخضر جنوب بيت لحم.

وأفادت مصادر محلية أن المواجهات تركزت في منطقة "التل" بالبلدة القديمة، حيث أطلقت قوات الاحتلال الرصاص المعدني المغلف بالمطاط وقنابل الغاز والصوت، ما أدى إلى إصابة عدد من المواطنين بالاختناق.

كما أصيب عدد من اللاعبين من فريقي شباب الخضر وإسلامي بيت لحم مواليد 2007، والجمهور، بالاختناق، جراء إطلاق قوات الاحتلال الإسرائيلي قنابل الغاز المسيل للدموع صوب ملعب الخضر، جنوب بيت لحم.

وأفاد المدير الإداري لملعب الخضر يوسف صايل، أن قوات الاحتلال اقتحمت الساحة الخارجية للملعب الواقع في محيط المدارس بالبلدة القديمة، وأطلقت قنابل الغاز صوب المدرجات وأرضية الملعب أثناء مباراة لدوري الفئات العمرية جمعت شباب الخضر وإسلامي بيت لحم، ما أدى لإصابة

عدد من اللاعبين والجمهور بالاختناق.

تحذيرات من تضاعف المشاريع الاستيطانية الهادفة لفصل مناطق الضفة الغربية

حذر مختصون ومراقبون فلسطينيون، من تضاعف المشاريع الاستيطانية في الضفة الغربية خلال الفترة المقبلة، على ضوء نتائج انتخابات الكنيست التي عززت من وجود المستوطنين المتطرفين والأحزاب اليمينية في حكومة الاحتلال.

وفي هذا الإطار، أكد مدير هيئة مقاومة الجدار والاستيطان في بيت لحم حسن بريجية، أن المدينة تتعرض لهجمة ممنهجة من الاحتلال الإسرائيلي منذ فترة طويلة.

هجمة منظمة

وأشار بريجية إلى أنه منذ بداية العام تم هدم منزل ومنشأة في مدينة بيت لحم، منبهًا بأن الاحتلال يقوم بهجمة منظمة بأدواته المختلفة لاستهداف المدينة من أجل تنفيذ مخططاته.

وذكر أن الاحتلال يريد إحكام الجدار في كل مناطق الضفة الغربية للتضييق على الفلسطينيين، مضيفًا أن هذا الجدار يهدف إلى فصل مناطق الضفة عن بعضها البعض.

وشدد بريجية على أن الاحتلال يسعى لتنفيذ مشاريع استيطانية جديدة، من أجل السيطرة على الأرض الفلسطينية.

استيطان متزايد

في الإطار ذاته، حذر الناشط ضد الاستيطان بشار القريوتي من مخططات استيطانية في الريف الشرقي لمدينة رام الله، موضحًا أن هذه المخططات تتزايد في وسط الضفة الغربية لتصل إلى منطقة الأغوار الشمالية.

وبيّن القريوتي أن ما يقوم به المستوطنون هو عملية فرض أمر واقع، لتسريع تنفيذ المخططات الاستيطانية لضم الضفة الغربية.

يشار إلى أنه يتم تنظيم فعاليات شعبية منددة بالاستيطان في مناطق متفرقة بالضفة الغربية، وسط مطالبات لوقف الزحف الاستيطاني المستمر والمتزايد بالضفة.

وتصاعدت مخططات الاستيطان في الضفة الغربية بنسبة 26%، وتتضمن بناء 7 آلاف و292 وحدة استيطانية، في حين استولت قوات الاحتلال على 22 ألفا و300 دونم من أراضي الضفة خلال النصف الأول من العام الجاري، في سابقة كبيرة منذ عام 1997.

محكمة إسرائيلية تقر إقامة مئات الوحدات الاستيطانية في بيت لحم

أعطت ما تسمى بالمحكمة العليا الإسرائيلية الضوء الأخضر لتوسيع مستوطنة "إفرات" على حساب أراضي الفلسطينيين جنوب بيت لحم.

ورفضت محكمة الاحتلال الالتماس المقدم لمنع توسيع المستوطنة التي ستلتهم 1200 دونم من أراضي خلة النحلة في قرية وادي رحال جنوب محافظة بيت لحم. ويتضمن مخطط الاحتلال إقامة مستوطنة جديدة تضم 7000 وحدة استيطانية في قلب منطقة التطوير في بيت لحم. والأرض المستهدفة في منطقة خلة النحلة، والمعروفة أيضًا باسم E2، هي احتياطي أرضي أساسي لتطوير بيت لحم، وذات أهمية بالغة لتلبية الاحتياجات التنموية للفلسطينيين وتقع أيضاً داخل المنطقة الحضرية في بيت لحم، شرق جدار الفصل العنصري، الذي أقامته سلطات الاحتلال جزئيًا في المنطقة. وتقع المستوطنة المخطط لها على بعد كيلومترين شمال شرق مستوطنة "افرات"، وتهدف إلى مضاعفة حجمها، في حين تلحق الضرر بالمنطقة الوحيدة المتبقية في بيت لحم وسيتيح المشروع الاستيطاني الجديد للاحتلال، ضم مستوطنتي "إفرات" وE2 الأمر الذي من شأنه أن يقسم الضفة (على غرار الخطة في E1). وحسب تقرير لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)؛ فقد ضمت سلطات الاحتلال 70% من المنطقة المسماة "ج" داخل "حدود" المستوطنات. وما يزال وصول الفلسطينيين إلى ما تبقى من المنطقة "ج" (30%) مقيدًا بشدة، ويشمل فرض حظر على استيراد تكنولوجيا ومدخلات معينة ونظام تصاريح صارم وضوابط بيروقراطية وحواجز ونقاط عسكرية وبوابات وسواتر ترابية، بالإضافة إلى جدار الفصل العنصري. وتقدر المساهمة السنوية لهذه المستوطنات في اقتصاد دولة الاحتلال بنحو 41 مليار دولار أو 227% من إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني في عام 2021.

الاحتلال ينفذ عمليات تجريف ويسلم إخطارات هدم بالضفة

نفذت قوات الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ 2 نوفمبر 2022، اعتداءات جديدة في مناطق متفرقة بالضفة الغربية، تنوعت ما بين عمليات التجريف وتسليم إخطارات هدم لممتلكات فلسطينية.

وجرفت آليات الاحتلال الأراضي الفلسطينية في قرية قصرة قضاء نابلس، فيما جرى تسليم إخطار هدم بركس في خربة يرزا شرق طوباس.

ووجهت قوات الاحتلال أمرا نهائيا بإيقاف بناء، وهدم "بركس"، للمواطن إسماعيل دراغمة، وذلك خلال سبعة أيام، ويستخدم البركس لتربية الماشية، وتبلغ مساحته 70 متراً مربعاً.

في غضون ذلك، نصبت قوات الاحتلال حاجزا عسكريًّا على مدخل بلدة حبلة، جنوب شرق مدينة قلقيلية وشرعت قوات الاحتلال بوضع مكعبات إسمنتية على مدخل البلدة، ونصبت حاجزًا عسكريًّا وأوقفت مركبات المواطنين وفتشت المركبات، ودققت في هويات راكبيها، ما أدى إلى إعاقة حركة السير والتسبب بأزمة خانقة.

جاء ذلك عقب استشهاد المواطن حباس عبد الحفيظ يوسف ريان، بعد تنفيذه عملية دهس قرب رام الله، وأسفرت عن إصابة جندي إسرائيلي بجراح خطيرة وشنت قوات الاحتلال بتاريخ 2 نوفمبر 2022 حملة اعتقال طالت العديد من المواطنين، في مناطق متفرقة في الضفة الغربية.

مستوطنون يعيدون بناء بؤرة قديمة بالخليل ويسرقون ثمار الزيتون بسلفيت

أعاد مستوطنون متطرفون، بتاريخ 6 نوفمبر 2022، بناء بؤرة استيطانية قديمة شرق مدينة الخليل، في حين سرق آخرون ثمار زيتون من أراضي بلدة كفر الديك، غرب مدينة سلفيت.

وقال الناشط في تجمع شباب ضد الاستيطان عيسى عمرو، في تصريحات صحفية، إن المستوطنين أعادوا إقامة بؤرة استيطانية بنصب خيام وكرفانات في منطقة البويرة شرق مدينة الخليل على أرض لعائلة "جابر" في مدينة الخليل. وأشار "عمرو" إلى أن الاحتلال يهدف من إقامة هذه البؤرة الاستيطانية، إلى توسيع حدود مستوطنة "كريات أربع" على حساب أراضي الفلسطينيين في منطقة البويرة، وعزلها عن محيطها لإجبار سكانها على مغادرتها. ويستوطن 451 ألف مستوطن في 132 مستوطنة و 147 بؤرة استيطانية بالضفة الغربية، ولا تشمل هذه المعطيات نحو 230 ألف مستوطن في شرق القدس،

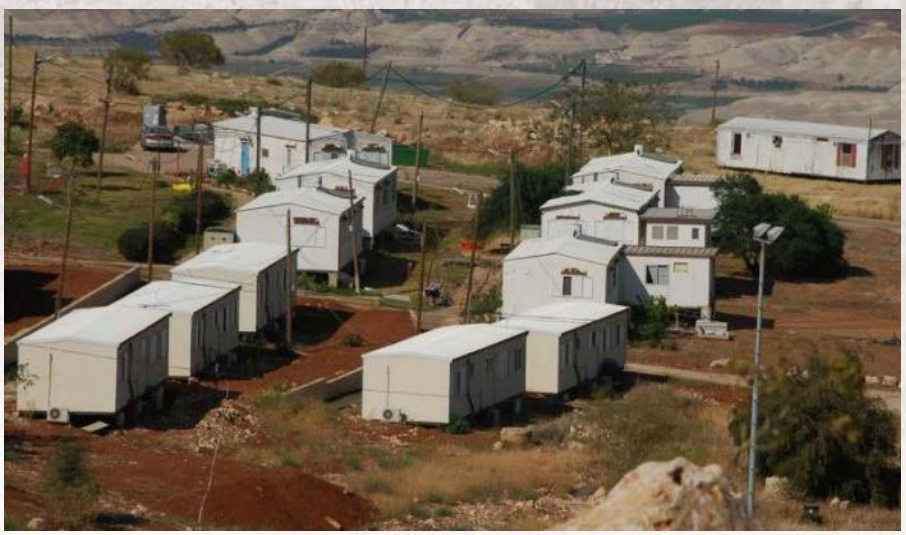

وفق معطيات حقوقية إسرائيلية. وفي سياق آخر، سرق مستوطنون، بتاريخ 6 نوفمبر 2022، ثمار زيتون من أراضي بلدة كفر الديك، غرب مدينة سلفيت وقالت مصادر محلية، إن مجموعة من مستوطني "بروخين"، المقامة على أراضي المواطنين، سرقوا 19 كيسا من الزيتون وأضافت أن المستوطنين استولوا على ماكنات ومعدات "خراطة" في منطقة "العبارات/ العقبة" شمال البلدة، للمواطنَين مهدي عودة وعميد الديك. وتشهد هذه المنطقة اعتداءات متكررة من قوات الاحتلال والمستوطنين، تمثلت بهدم غرف زراعية، واعتداءات على المزارعين، والتي كان آخرها الاعتداء بالضرب على المزارع عبد الناصر قاعود بتاريخ 5 نوفمبر 2022، إضافة إلى سرقة وحرق وتقطيع الأشجار.

الاستيطان يهدد الريف الشرقي لرام الله

رصد نشطاء وصحفيون انتشاراً واسعاً للبؤر الاستيطانية على أراضي المواطنين في بلدتي كفر مالك ودير جرير، بالقرب من مستوطنة "كوخاف هشاحر" شرق رام الله.

وأوضح النشطاء، أن المستوطنين نصبوا عشرات الكرفانات الاستيطانية على الأراضي والتلال المحيطة بالمستوطنة بمسافات متباعدة للسيطرة على أكبر مساحة من أراضي المواطنين. وحذر مختصون في شؤون الاستيطان من أن الاحتلال يعمل من خلال نشر البؤر الاستيطانية للسيطرة الكاملة على الريف الشرقي لرام الله.

وقال الناشط ضد الاستيطان بشار القريوتي، في تصريحات صحفية، إن مخططات البؤر الاستيطانية في تزايد وتطبيق لمشروع السيطرة على جميع المواقع المصنفة (ج) خاصة وسط الضفة الغربية لتصل لمنطقة الأغوار.
وأكد أن ما يقوم به المستوطنون هو عملية فرض أمر واقع لتسريع تنفيذ المخططات الاستيطانية لضم الضفة الغربية.
وأقيمت مستوطنة "كوخاف هشاعر" عام 1980، بعد سرقة جيش الاحتلال ما يقارب 200 فدان من قريتي كفر مالك ودير جرير شرق رام الله، بدعوى الحاجة لحماية بؤرة استيطانية لجنود سابقين في لواء "ناحال".
وامتدت يد الاحتلال والمستوطنين بعد ذلك لمئات الدونمات من أراضي المواطنين المزروعة بالزيتون في محيط المستوطنة.
وفي إطار جهود مقاومة الاستيطان، نظمت فعالية في خربة طانا شرقي بيت فوريك بنابلس، لزراعة الأشجار "باسم كل شهيد"، لوقف الزحف الاستيطاني المستمر والمتزايد على المنطقة.
وبدأ سكان طانا بزراعة 168 شجرة مختلفة بعدد شهداء منطقة بيت فوريك، الذين ارتقوا منذ النكبة الفلسطينية عام 1948 وزرعت كل عائلة من عائلات شهداء بيت فوريك شجرة تحمل اسم نجلها الشهيد.

وكثفت سلطات الاحتلال عمليات الاستيطان في خربة طانا منذ عامين، إذ تخللها بناء 7 بركسات، في محاولة للتضييق على سكان الخربة ومنع أبقارهم من الرعي فيها.
وشهدت الزيادة السنوية في مخططات الاستيطان ارتفاعا بنسبة 26%، وروج في عام واحد إلى بناء 7292 وحدة استيطانية.
وأشارت معطيات ميدانية، إلى أن حكومة الاحتلال استولت على 22300 دونم من أراضي الضفة الغربية، في النصف الأول من عام 2022، والتي تعد الأكبر منذ عام 1997.

— — — — — —

مستوطنون يقتحمون "المسعودية" المهددة بالتهويد بنابلس

اقتحم عشرات المستوطنين برفقة حاخامات وكبار المستوطنين، بتاريخ 11 نوفمبر 2022، منطقة المسعودية في أراضي قرية برقة شمال غرب نابلس، تحت حماية قوات الاحتلال.

وقال الناشط ضد الاستيطان ببرقة ذياب حجي: إن مجموعة من كبار المستوطنين ومسؤولين اقتحموا منطقة المسعودية، برفقة حاخام قدم لهم شرحاً لمجسم عن المنطقة المهددة بالتهويد.
واحتجزت قوات الاحتلال عدة مركبات على حاجز المسعودية في الطريق الواصل بين مدينتي جنين ونابلس، بالإضافة للتشديد والتضييق على حاجز دير شرف العسكري للمتوجهين إلى جنين.
وتعد المسعودية من المناطق الأثرية التي يرجع تاريخها للعام 1914م، حيث أقيمت عليها محطة رئيسة لسكة حديد الحجاز، وكانت تربط بين المدن الرئيسة في فلسطين ببلاد الحجاز.
تأثرت منطقة المسعودية كثيرا من جرائم الاحتلال الذي حولها إلى ثكنة عسكرية وغيّر معالمها بتفكّيك سكك الحديد التاريخية.
وفي الوقت الحالي تمنع قوات الاحتلال أي محاولات من الجهات الرسمية لترميم المنطقة للمحافظة على تاريخها، بالإضافة لإصدار قرارات متكررة بهدم متنزه المسعودية الذي يضم ألعابا للأطفال ووحدة صحية وكافتيريا صغيرة.
وتتعرض منطقة المسعودية لاقتحامات متكررة من قوات الاحتلال والمجموعات الاستيطانية الأمر الذي يثير مخاوف المواطنين من وضع اليد عليها أسوة بكثير من المناطق السياحية في الضفة الغربية.

— — — — — —

130 ألفا من فلسطينيي 48 تحت خطر الهدم

كشفت نتائج مسح غير مسبوق عن أن 130 ألف مواطن فلسطيني في أراضي 48 يقبعون تحت خطر الهدم وجاء ذلك في نتائج مسح أجراه المركز العربي للتخطيط البديل في الداخل الفلسطيني المحتل، بالتنسيق مع جمعية سيكوي-أفق، حول العدد الدقيق للمباني التي لا تملك ترخيص بناء، في جميع البلدات الفلسطينية بالداخل".

وجاء في نتائج المسح "أن 130000 مواطن فلسطيني تحت خطر الهدم، ويوجد نحو 14000 مبنى سكني غير منظّم، وكل مبنى مكوّن من 3 وحدات سكنية".
وأكد أن نحو 29000 مبنى غير

مرخّص في البلدات الفلسطينية بسبب تعنت سلطات الاحتلال بمنح التراخيص، وأن منها 15000 بين مبانٍ خفيفة، وسقائف زراعية، وورشات لتصليح السيارات وما إلى ذلك.
وعن سبب عدم امتلاك تراخيص بناء للفلسطينيين، أفاد المسح "لأنه على الرغم من أنّ 87% من المباني غير المرخّصة في منطقتي المركز والشمال واقعة ضمن خرائط هيكلية مصادق عليها، إلا أنّ سلطات الاحتلال لم تستكمل بعد الإجراءات التخطيطية الضرورية في تلك المناطق التي تسمح باستصدار الرخص".
وبين أن 72% من هذه المباني وعددها يقارب 10000 مبنى، مُدرج في الخرائط الهيكلية، تفتقر لمخطط مفصّل، ولا يمكن استصدار رخصة بدون مخطط كهذا.
وحسب نتائج المسح، فإن 28% فقط من المباني الصلبة- أي المباني الخرسانية غير المرخّصة- تملك خارطة هيكلية أو أنّ خارطتها الهيكلية قيد التحضير.
وأكد المسح أن المرحلة الأخيرة لم تستكمل من سيرورة التخطيط المعقدة؛ التوحيد والتقسيم.

87% يحصلون رخصا

وأوضح المركز أنه ومنذ التصديق على الخطة الخمسية، تم تنظيم

21% فقط من المباني في البلدات التي يسكنها الفلسطينيون.
وجاء أن 87% من الفلسطينيين، يبنون ضمن حدود الخارطة الهيكلية على أراض خاصة، ولكنهم لا يحصلون على رخصة بناء.
كما بينت النتائج أن معظم المباني الواقعة خارج الخارطة الهيكلية محاذية لحدود الخارطة الهيكلية، وأن أصحاب المباني غير المرخّصة ليسوا مخالفين للقانون، بل مواطنين يريدون العيش على أراضيهم الخاصة، و"إسرائيل" لا تسمح لهم بالبناء قانونيًّا.
كما أظهر المسح أن معظم المباني غير المرخّصة مركّزة في مناطق نفوذ عشر سلطات محلية فقط، وبالتالي، هناك عدة حلول لهذه الإشكالية، والمناطق هي: كفر قرع، أم الفحم، عرعرة، جت، باقة الغربية، الطيرة، الطيبة، قلنسوة، يركا، عسفيا، وعدد المباني للبلدة يتراوح بين 500 و2000.
وتوجد في البلدات الفلسطينية مناطق يمكن البناء فيها بمجرّد أن تمنحها حكومة الاحتلال التصديقات اللازمة، ويمكن إضافة 280000 وحدة سكنية في المناطق المدرجة في الخارطة الهيكلية، ولكن تفتقر لخرائط تفصيليّة، ولذلك لا يمكن حاليًّا البناء بها قانونيًّا، حسب النتائج.
كما جاء أنّ هناك 49930 وحدة سكنية قيد التصديق و38057 وحدة سكنية تنتظر خرائط التوحيد والتقسيم، ومنذ التصديق على الخطة 922 في نهاية 2015، صُدّق على خرائط تسمح بإصدار رخص بناء لـ 88419 وحدة سكنية جديدة.
وأكد المركز أن على حكومة الاحتلال توسيع مناطق النفوذ ومناطق التطوير في البلدات الفلسطينية، لتلبية احتياجات السكان في مجالات الإسكان والتشغيل والتجارة.
وشدد على وجوب تخصيص ميزانية بربع مليار شيكل لتخطيط جميع المناطق غير المخططة بالداخل، وتخصيص ميزانية إضافية للبلدات الفلسطينية التي تعاني من وضع تخطيطي صعب.

— — — — — —

الاحتلال يستأنف الحفر في "أم الحيران" لإقامة مستوطنة

اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ 8 نوفمبر 2022 قرية أم الحيران مسلوبة الاعتراف في النقب لليوم الثاني تواليًا، واستأنفت عمليات حفر وتجريف.

وجاء اقتحام القرية لتحقيق حماية مجموعة من المقاولين الذين استُجلبوا للقرية لاستكمال عمليات تجريف أراضي الفلسطينيين في القرية وتهجيرهم منها لمصلحة مستوطنة "حيران" اليهودية.
واصطحب المقاولون آليات التجريف منذ ساعات الصباح، واستكملوا الحفر والتجريف في المنطقة المفترض إقامة المستوطنة عليها.

ويتوافد العشرات من أهل النقب إلى قرية أم الحيران، منذ اقتحام الاحتلال لها بتاريخ 7 نوفمبر 2022، في سياق تحذيرات من أنَّ الاحتلال ينوي إعادة مشاهد عدوان 2017 في القرية بهدف تهجيرها، وإقامة المستوطنة.
وقال عضو الكنيست يوسف العطاونة،

توسعة شارع في قرية دير نظام برام الله.

في تصريح صحفي داخل القرية: "علينا أن نخرج جميعًا للتصدي لمثل هذه المخططات، التي تعدّ استكمالًا لنكبة الـ48. يريدون ترحيلنا كما رحلونا سابقًا".

يُذكر أنه منذ عام 2003، يخيم على القرية شبح الهدم، وكانت المحكمة "العليا" الإسرائيلية قد رفضت التماس أهل قرية أم الحيران لمنع إخلائها عام 2014، لإقامة مستوطنة يهودية. وأصدرت أوامر الهدم الأولى لقرية أم الحيران في العام 2002، وفي عام 2009 أصدرت للمرة الأولى محكمة الصلح الإسرائيلية في بئر السبع قرارًا يأمر بإخلاء السكان من بيوتهم في أم الحيران لهدمها.

وقال رئيس مجلس قروي دوما سليمان دوابشة، في تصريحات صحفية، إن الاحتلال سلمهم قرارات نهائية بهدم وإزالة مزرعة أغنام وأربع شاليهات سكنية تقع في مناطق "ج".

وأوضح "دوابشة" أن القرارات شملت بركس أغنام أنشئ حديثا على مساحة 1200 متر مربع، وبلغت كلفته أكثر من نصف مليون شيكل، بالإضافة لـ 4 شاليهات جاهزة للسكن مساحة كل منها 75 متراً، وبلغت كلفة إنشائها 2 مليون شيكل.

وأشار مالك الشاليهات أحمد سلاودة، إلى أنّ الاحتلال سلّمه خلال الأسبوع الأول من شهر نوفمبر 2022 إخطارا بالهدم، وتم رد الاعتراض الذي تقدم به، وتسليمه قرارا نهائيا بالهدم.

وأوضح "سلاودة"، في تصريحات صحفية، أنّ قوات الاحتلال نفذت الهدم بتاريخ 13 نوفمبر 2022، وخيّرتهم بين هدمها بأنفسهم أو عليهم تحمل تكلفة الهدم إذا قامت جرافاتها بذلك.

وتبلغ مساحة دوما 18.5 ألف دونم، منها 940 دونم فقط مصنفة مناطق "ب"، ما يضطر المواطنين للتمدد في مناطق "ج" التي يمنع الاحتلال إقامة أية منشآت فلسطينية فيها.

وفي رام الله، منعت قوات الاحتلال، مجلس قرية دير نظام، شمال غرب رام الله، من استكمال العمل في توسعة الشارع الرئيسي للقرية.

وقالت مصادر محلية، إن قوات الاحتلال اقتحمت القرية، ومنعت عمال المجلس من استكمال توسعة الشارع الرئيس للقرية ومد شبكة مياه، واستولت على مضخة وخلاطة باطون تعملان في الموقع.

إخطارات بهدم منشآت في نابلس ومنع توسعة شارع برام الله

سلمت سلطات الاحتلال بتاريخ 9 نوفمبر 2022 قرارات هدم لعدد من المنشآت الزراعية والسكنية ببلدة دوما جنوب نابلس بدعوى عدم الترخيص، ومنعت

جدارياتي تهدف للمحافظة على الموروث والطبيعة الفلسطينية

سحر أحمد بدارنه فنانة فلسطينية، تعود أصولها إلى مدينة عرابة البطوف التي تقع في الداخل الفلسطيني المحتل عام 48.

عشقت الفن منذ نعومة أظافرها، عن نشاطها الفني الابداعي، تحدثت بدارنة قائلة: إن "الفن بالنسبة لي هو الحياة، وعن طريقه يمكننا إيصال مشاعرنا وأحاسيسنا وهمومنا إلى العالم، لأنه اللغة الوحيدة المفهومة عند كل البشر"، مشيرة إلى أنها "رسمت جداريات في عدة مدن منها: عرابة، وعرعرة، وأريحا، وجت المثلث، والزرازير"، بالإضافة إلى الرسم على زجاج المنازل، ورسم اللوحات التي تحاكي قضيتنا الفلسطينية وتبرز معاناتنا، وهذا ما أثار إعجاب الدكتور حاتم كناعنه، الذي تبناني فنياً، واقتنى من أعمالي العديد من اللوحات".

وأشارت إلى أن "عملي يكمن في مساعدة الطلاب فنياً، وأعمل أيضاً كحاضنة في مؤسسة أطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة، وهدفي هو تقديم المساعدة، ورسم ضحكة على وجوههم، من خلال رسومات تعبيرية وتجريدية، وإنسانية، والبعض منها واقعية، فأنا أحب رسم الشخصيات والطبيعة وكل شيء جميل، وهدفي من رسم الجداريات هو الحرية المطلقة، وأن تُحدث هذه الجداريات ردة فعل عند المارين بالطرقات والشوارع، وهي طريقة من شأنها تحسين المكان والنفسية، بالإضافة إلى أنها تصنع أجواء جميلة ملونة وودية، وهذا يسمى ثقافة حضارية لنشر الوعي عند المجتمع".

وأكدت أن "الفن التشكيلي هو جزء من الثقافة التي تساعد في المحافظة على الموروث والطبيعة الفلسطينية، ونقلها إلى الأجيال القادمة، وقالت "أركز في الجداريات على إبراز المكان، والاهتمام بالتفاصيل من خلال رسم القرى المهجرة، لتوثيقها والحفاظ عليها، كاشفة عن أنها "تحضر للمشاركة في مهرجان "ألابريما" الدولي الثاني للفن التشكيلي، الذي سيقام في مدينة دهب بجنوب سيناء بمصر".